وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية / ماستر علم اجتماع التربية في مقياس:

التربية والتكوين في الجزائر

إعداد الأستاذة

بن سكيم بسمة

السنة الجامعية2025-2026

مقياس: التربية والتكوين في الجزائر

عنوان الوحدة: أساسية

السداسي: الثالث

الرصيد: 5

المعامل: 2

أهداف التعليم:

- ✓ التعريف بمراحل التطور التاريخي للنظام التعليمي في الجزائر (نظام التعليم ما قبل الاستعمار الفرنسي، السياسة التعليمية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، النهضة التعليمية ومقاومة الاستعمار، إصلاحات ما بعد الاستقلال)

المعارف المسبقة المطلوبة:

- ✓ معرفة تاريخ الجزائر المعاصر (يتم التطرق إليها في السداسي الثالث والرابع من التكوين في مرحلة الليسانس:

الاحتلال والهيمنة الاستعمارية، الحركة الوطنية والمقاومة، تطور الثورة وتنظيمها، مرحلة بناء الدولة ما بعد 1962)

محتوى المقياس:

مقدمة

مدخل مفاهيمي

1-وضعية التربية والتعليم في الجزائر في عهد الأتراك (نظام التعليم في الجزائر العثمانية (1518-1830م).

2- التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي (سياسة التعليم في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي (1830-1962).

3-وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال (إرث المرحلة الاستعمارية وتداعياته على بناء نظام التعليم في الجزائر المستقلة)

4- الإصلاحات التربوية في الجزائر

4- 1إصلاحات التعليم ما قبل الجامعي

أ- أمرية 16 أفريل 1976 والتعليم الأساسي في الجزائري.

ب- المجلس الأعلى للتربية

ج- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

4-2 إصلاحات التعليم الجامعي

4-3 الاصلاح التربوي والتغير الاجتماعي في الجزائر.

فهرس المحتويات

الرقم	المحتويات	الصفحة
01	مقدمـــــة	05
02	مـدخل مفاهيــمي	06
03	وضعية التربية والتعليم في الجزائر في عهد الأتراك	10
04	سياسة التعليم في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي	16
05	وضعية التعليم في الجزائر عشية الاستقلال	28
06	إصلاحات التعليم ما قبل الجامعي أمرية 16 أفريل 1976 والتعليم الأساسي في الجزائري.	41
07	المجلس الأعلى للتربية	52
08	اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية	57
09	إصلاحات التعليم الجامعي	60
10	الاصلاح التربوي والتغير الاجتماعي في الجزائر	71

مقدمة:

شكلت الجزائر على امتداد تاريخها حاضنة لحضارات متعددة، حيث تعاقبت على أراضيها فترات استعمارية متنوعة بدءاً من الرومان فالوندال فالبيزنطيين. وقد مثلت الفتوحات الإسلامية منعطفاً حاسماً في مسارها التاريخي، حيث استمرت سبعة عقود كاملة، أسهمت خلالها في ترسيخ الثقافة الإسلامية ونشرها في ربوع البلاد. تجلى هذا الأثر في ظهور مؤسسات التعليم والدعوة كالمساجد والجوامع والزوايا والمدارس والكتاتيب، والتي أصبحت منارات للعلم والمعرفة، وساهمت في تشكيل الهوية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري وتمسكه بتعاليم الإسلام.

وفي مرحلة لاحقة، جاء العهد العثماني حاملاً معه مجموعة من التحولات في البنية الاجتماعية والخصائص الحضارية للجزائر. إلا أن الاحتلال الفرنسي الذي دام لمدة 130 سنة مثل صدمة كبرى للمنظومة المجتمعية الجزائرية، حيث استهدف المقومات الأساسية للهوية الوطنية، وأحدث تغييراً جذرياً ومتعمداً في المنظومة التربوية والتعليمية والثقافية، مما أدى إلى إرث ثقيل من الانهيار الاجتماعي والتعليمي ورثته الجزائر عند نيل استقلالها.

بعد كفاح التحرير البطولي، رفعت الدولة الجزائرية المستقلة تحدياً جسيماً يتمثل في وضع استراتيجيات وإصلاحات عميقة للنهوض بالتعليم، باعتباره الركيزة الأساسية لتطوير جميع الهياكل الأخرى للدولة الحديثة.

وعليه يهدف هذا العمل إلى تتبع خصائص التربية والتعليم في الجزائر عبر ثلاث مراحل تاريخية محورية: العهد العثماني، وفترة الاحتلال الفرنسي، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد خصصت المرحلة الأخيرة، التي شهدت أكبر ثورة تعليمية لتأسيس منظومة تربوية وطنية، حيزاً مهماً لتحليل كيفية ارتسام معالم هوية المجتمع الجزائري من خلالها. كما يتناول المحور الرابع الإصلاحات التربوية المتعاقبة التي عرفتها منظومة التعليم في الجزائر.

ويعتمد هذا البحث في منهجه على استقراء التاريخ التربوي والتعليمي للجزائر، متوافقاً في ذلك مع المحتوى العلمي للمادة الدراسية المقترحة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مدخل مفاهيمي:

تعد التربية أداة المجتمع الأساسية في تشكيل الأفراد، إذ يستحيل أن ينمو الإنسان في عزلة عن محيطه الاجتماعي. فهي عملية اجتماعية في جوهرها، تتشكل وتتبلور وفقا لطبيعة المجتمع ذاته والقوى الثقافية المؤثرة فيه، إضافة إلى القيم الروحية والفلسفية التي تحكم حياته. كما أن التربية تتأثر حتما برؤية المجتمع وتصوره للحياة، وتقوم على مجموعة من المسميات والفرضيات التي تؤثر فيها وتتأثر بها. وتتميز التربية بأنها عملية إنسانية خالصة، تختص بالإنسان وحده دون سائر المخلوقات، بما منحه الله من عقل وذكاء وقدرة على إدراك العلاقات واستخلاص النتائج.

وتستند التربية إلى عمل حقيقي يقوم على أصول رصينة أجمعت عليها معظم البحوث والدراسات التربوية، بهدف تكوين نظام فكري يوجه العمل التربوي في مجالاته التطبيقية والعملية. ولا تأتي قوة التعلم، التي تمثل قوة المجتمع ومستقبله، من فراغ، ولا تفرض عليه بقوانين، بل تنبع من طبيعته الاجتماعية والظروف الزمانية والمكانية التي يعيش فيها. كما تنبع من الأصول والأسس التي تقوم عليها، والتي تمكنها من أن تكون قوة فاعلة في عمليات التغيير. فالأصول والأسس في التربية هي الإطار الذي يمنح التربية هويتها ووظيفتها كقوة اجتماعية، ويؤثر في الممارسات التعليمية وعمل المؤسسات التربوية، ويكشف عن تلك المسميات والفرضيات.

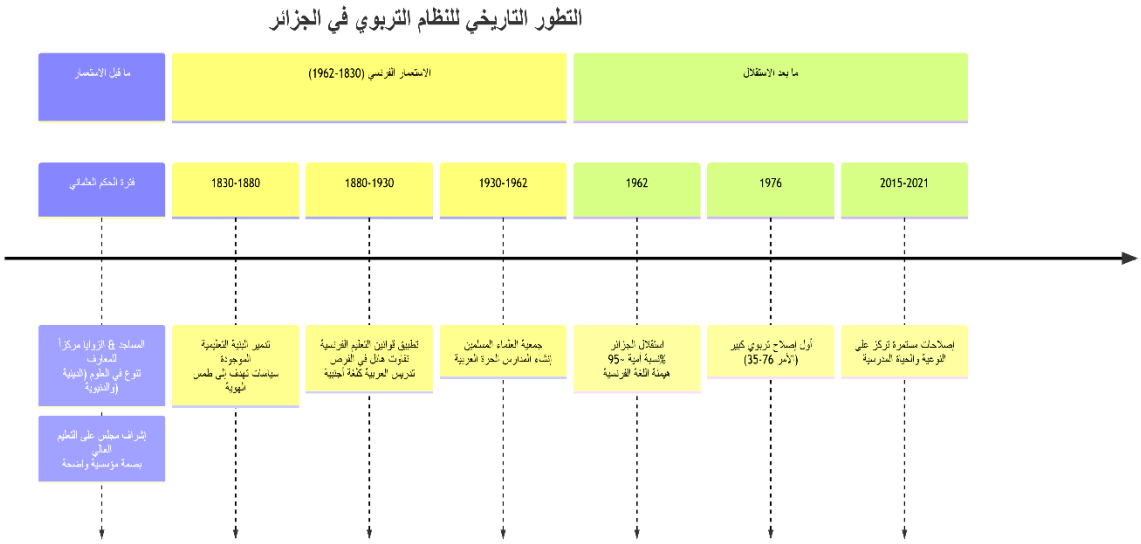
كما تساهم دراسة أصول التربية في الكشف عن التطورات الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية؛ سعيا للوصول إلى نظام فكري متماسك يوجه العمل التربوي. ولا تقتصر دراسة الأصول على البحث وراء الأهداف والغايات النهائية للتربية أو طبيعتها فحسب، بل تعني أساسا بمناقشة سبل تفسيرها وتحليلها، مع التركيز على النتائج التي تثبت صحتها في مجال التطبيق التربوي أو التي لها آثار إيجابية عليه. وبالتالي، فإن دراسة أصول التربية هي دراسة نظرية للأسس المختلفة التي يقوم عليها التطبيق في مجال التربية، وتهدف إلى فهم طبيعة العملية التربوية ودراسة مختلف جوانبها وأبعادها، مما قد يؤدي إلى تطويرها.

ويجدر الذكر أن الحديث عن أصول التربية لا ينفصل عن أصولها الثقافية أو الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية أو التاريخية، فجميع هذه الأصول تشكل في مجموعها بناءً اجتماعيا متكاملاً داخل المجتمع الواحد. أي أن التربية تستند إلى أصول متعددة، وتجمع الدراسات التربوية على أن أصول التربية وأسسها

تتمثل في: الأصول الثقافية والاجتماعية، والأصول الاقتصادية، والتاريخية، والسياسية، والإدارية، والفلسفية، والنفسية، والفسيولوجية والبيولوجية. كما تساعد هذه الدراسة على فهم طبيعة العلاقة بين التربية وغيرها من المجالات الأخرى.[1]

ان دراستنا لمسار التربية في الجزائر تظهر بالفعل أن فهم النظام التربوي الحالي والتعقيدات التي يواجهها لا يمكن أن يكتمل دون العودة إلى جذوره التاريخية. لقد شكلت المحطات التاريخية الحاسمة في الجزائر، من الحقبة العثمانية مروراً بالاستعمار الفرنسي ووصولاً إلى مرحلة الاستقلال، النظام التربوي بشكل عميق، وتركت آثاراً لا تزال ملموسة حتى اليوم.

ويوفر الجدول الزمني التالي نظرة عامة على تطور النظام التربوي عبر هذه الفترات المحورية:



إن فهم هذه المحطات التاريخية لا يفسر التشكل فحسب، بل يسلط الضوء على جذور العديد من التحديات المعاصرة منها:

[1] عامر طارق عبد الرؤوف، **أصول التربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية**، القاهرة، 2008، ص26.

- **إرث السياسات الاستعمارية** :أدت سياسات القمع والتجهيل المنهجية خلال الاستعمار الفرنسي إلى حرمان أجيال كاملة من التعليم، حيث تشير الأرقام إلى أن نسبة الأمية بين الجزائريين بلغت حوالي 95%عند الاستقلال عام 1962. هذا الإرث خلق عبئاً ثقيلاً على النظام التربوي الناشئ بعد الاستقلال، لا يزال يؤثر على مستويات التعلم والمشاركة.
- **الصراع اللغوي والهووي Conflit linguistique et identitaire** :كانت السياسة الاستعمارية تهدف إلى "فرنسة" المجتمع وطمس هويته العربية الإسلامية، حيث تم تقليص تدريس اللغة العربية لتصبح **"لغة أجنبية "**في بعض المناهج، ومنع تدريسها في كثير من الأحيان. هذا خلق إشكالية عميقة في الهوية الثقافية للنظام التربوي الجزائري بعد الاستقلال، وهي إشكالية تجلت في الصراع بين أنصار التعريب الكامل وأنصار ثنائية اللغة (العربية والفرنسية)، ولا تزال آثار هذا الصراع موجودة حتى اليوم وتؤثر على المناهج والسياسات اللغوية.
- **دور المؤسسات المحافظة على الهوية** :في مواجهة سياسات الفرنسة، لعبت **الزوايا والكتاتيب القرآنية** وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين دوراً محورياً في الحفاظ على الهوية الوطنية. قامت جمعية العلماء، منذ تأسيسها عام 1931، بفتح مدارس حرة تدرس جميع المواد باللغة العربية وأولت اهتماماً خاصاً بتعليم البنات. هذا الإرث من المقاومة عبر التعليم يشكل ركيزة أساسية في النقاش الدائر حول هوية المدرسة الجزائرية ودورها في الحفاظ على الشخصية الوطنية.
- **استمرارية التحديات البيداغوجية** :تشير الدراسات الأكاديمية المعاصرة إلى أن النظام التربوي في الجزائر لا يزال يواجه تحديات تتعلق بجودة العملية التعليمية، ووجود بعض النقائص في المتطلبات المادية والبشرية التي تنعكس مباشرة على النتائج المدرسية. يمكن تفسير استمرارية بعض هذه التحديات، مثل ارتفاع نسب التسرب والرسوب، من خلال فهم الثقل التاريخي والإرث المعقد الذي ورثته الجزائر، والذي يجعل عملية الإصلاح مستمرة ومعقدة.

تبين الدراسة التاريخية أن **النظام التربوي** في الجزائر هو **نتاج صراع** طويل حول **الهوية والسيادة**. إن التحديات البيداغوجية والإدارية التي تواجهها المدرسة الجزائرية اليوم – من اكتظاظ الأقسام إلى الإشكالات اللغوية – ليست معزولة عن هذا الإرث.

لذا فإن أي محاولة جادة للإصلاح أو إعادة تأسيس نظام تربوي لا بد أن تنطلق من فهم هذا المسار التاريخي الطويل، واستخلاص الدروس من مراحل المقاومة والإصلاح التي مر بها، للبناء على إنجازاتها وتفادي إخفاقاتها.

الدرس 01: وضعية التربية والتعليم في الجزائر في عهد الأتراك

شكلت الممارسة التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني ظاهرة مجتمعية متميزة، اتسمت بهيمنة الطابع الأهلي والتقليدي، بعيدا عن الإطار النظامي الرسمي. فوفقا للمصادر التاريخية، اعتمد التعليم بشكل أساسي على الجهود الذاتية للأفراد والمؤسسات الخيرية، حيث مول عبر التبرعات والأوقاف والنفقات الخاصة، دون تمويل مباشر من الدولة العثمانية التي اقتصر دورها على الحفاظ على الاستقرار السياسي والدفاع عن الحدود وجمع الضرائب، مع امتناعها عن التدخل الممنهج في الشأن التعليمي، باستثناء مبادرات فردية لبعض الحكام مثل الباي محمد الكبير وصالح باي.

في هذا السياق، برز دور المؤسسات التعليمية التقليدية كالكتاتيب والزوايا والمساجد، والتي انتشرت على نطاق واسع شمل المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، مما أسهم في تحقيق نسبة معرفة القراءة والكتابة بين المسلمين الجزائريين قبل عام 1830 ما يقارب 40%[1]. وقد حظي التعليم بقبول اجتماعي واسع، تجسد في احترام المعلمين ورغبة المجتمع في الحفاظ على الموروث الثقافي والعلمي الإسلامي[2].

غير أن غياب الإطار النظامي والتأطير الحكومي للممارسة التعليمية أدى إلى تراجع الأداء المهني لهذا القطاع، حيث لم تشكل مهنة التعليم مصدرا للدخل المربح، بل كانت في كثير من الأحيان تقترن بالحالة الاقتصادية المتواضعة لمزاوليها، الذين كانوا يعتمدون على الدعم المعنوي والمادي من المجتمع المحلي.

هكذا يمكن القول إن النهضة التعليمية في الجزائر العثمانية كانت ثمرة للجهود المجتمعية والوقفية، أكثر من كونها نتاجا لسياسة دولة منظمة، مما يعكس إرادة المجتمع الجزائري في الحفاظ على هويته الثقافية والعلمية في ظل غياب الدعم الرسمي المنظم.

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، الجزائر، ط3، 1982، ص159

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)** دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992، ص .316

1- السياقات التربوية والتعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني:

شكلت الفترة العثمانية في الجزائر (1518-1830) مرحلة تاريخية مهمة تميزت بخصوصية واضحة في مجال التعليم، حيث تطور بشكل ملحوظ رغم عدم جعله نظاميا معتمدا من قبل الدولة العثمانية. وقد ارتبط وصول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر باستنجاد السكان المحليين بهم لمواجهة الحملات الصليبية الإسبانية والبرتغالية التي استهدفت المنطقة، حيث مثل الأخوان عروج وخير الدين بربروس قوة بحرية مهمة في البحر المتوسط آنذاك.

وقبل قدوم الأتراك، كانت الجزائر تعاني من ضعف الدولة الزيانية وتدهور أوضاعها، مما مكن الإسبان من احتلال عدة موانئ بحرية مثل وهران وبجاية ومستغانم، وفرض الجزية على سكان هذه المناطق. وفي مواجهة هذا التهديد، لجأ سكان الجزائر إلى الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين بربروس اللذين مثلا قوة بحرية مهمة في البحر المتوسط .وبعد استشهاد عروج في معركة تلمسان سنة 1518، أعلن خير الدين بربروس تبعيته للسلطان العثماني سليم الأول، مما أدى إلى إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية وحصولها على الدعم العسكري والسياسي.

1-1طبيعة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني:

يوصف التعليم في هذه الفترة بأنه **لم يكن تعليما نظاميا معتمدا من طرف الدولة**، بل كان الشكل الغالب هو **التعليم الذاتي الحر**، حيث اعتمد المتعلمون على أنفسهم ومصادرهم ووسائلهم الخاصة في سبيل التحصيل العلمي. ورغم هذه السمة، فقد انتشر التعليم انتشارا واسعا بين أبناء الشعب الجزائري، حيث لم تخل منطقة حضرية أو ريفية من كتاب أو مدرسة قرآنية لتحصيل العلم.

وشهدت الجزائر أثناء الوجود العثماني تطورا ملحوظا في التعليم من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية وانتشارها بشكل كبير عبر مناطق الوطن، وفتحها أمام كافة الناس، مع بروز اهتمام كبير بتعليم الأطفال. وقد اتبعت هذه المدارس نظاما خاصا في تسييرها من الناحية المالية والإدارية، مع برامج معتمدة في التعليم وطرق معدة لذلك وأوقات تدريس محددة.

كما اتسم موقف السلطات العثمانية من التعليم في الجزائر بعدم التدخل المباشر في الشأن التربوي والتعليمي، حيث كان اهتمامها الأكبر موجها نحو الجانبين السياسي والاقتصادي لضمان الاستقرار خلال تواجدها بالبلاد وحمايتها من الهجمات الخارجية. ويمكن تفسير هذا النهج بعدة أسباب أهمها:

- اعتبار الأتراك أنفسهم منقذين وليسوا مستعمرين للجزائر
- اعتبار الشأن التربوي والتعليمي شأناً جزائرياً محلياً يخص السكان
- الاحترام الكافي لخصوصية الشعب الجزائري وتقاليده
- اشتراك الأتراك والجزائريين في الديانة الإسلامية مما أنتج تشابهاً في نظم التعليم

رغم سياسة عدم التدخل المباشر، فإن الأتراك لم يعرقلوا مسيرة التعليم في الجزائر، بل قدموا له دعماً غير مباشر من خلال توفير الأمن والاستقرار اللازمين لاستمرار العملية التعليمية، وإنشاء الدولة التي وفرت البيئة المناسبة لانتشار المعرفة. وقد وصف العديد من المؤرخين والباحثين التعليم في الجزائر أثناء العهد العثماني بأنه "كان جيداً جداً قبل دخول الاستعمار الفرنسي" على الرغم من أن الجزائر لم تزخر بمعهد أو جامع كالزيتونة أو الأزهر.

اهتم الشعب الجزائري خلال تلك الفترة اهتماماً كبيراً بالتعليم المتعلق بعلوم القرآن والسنة النبوية الشريفة والفقه والحديث وما يتعلق بالدين الإسلامي .وقد حافظ الجزائريون على تعلقهم بطلب العلم والمحافظة على موروثهم العلمي والثقافي الذي تناقلوه عبر الأجيال، مما ساهم في الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية رغم طول فترة الحكم العثماني.

يشكل نموذج التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني مثالاً على قدرة المجتمعات الإسلامية على الحفاظ على استقلاليتها الثقافية والتعليمية في ظل الأنظمة السياسية المختلفة. فبالرغم من أن التعليم لم يكن نظامياً معتمداً من الدولة، إلا أنه انتشر بشكل واسع وحقق تطوراً ملحوظاً بفضل المبادرات الذاتية والاهتمام الشعبي بالتعلم. وقد أسهمت السياسة العثمانية القائمة على عدم التدخل في الشؤون التعليمية في الحفاظ على استمرارية النمط التعليمي التقليدي الذي يركز على العلوم الشرعية والعربية، مما ساعد في الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للشعب الجزائري.

2-1 المراكز التعليمية في الجزائر إبان العهد العثماني :

شكلت الجزائر خلال العهد العثماني حضنا للتربية والتعليم من خلال مؤسسات تعليمية متعددة، تميزت بدورها الرئيسي في نشر العلم والمعرفة والحفاظ على الهوية الإسلامية. ومن أبرز هذه المؤسسات:

أولا: المساجد

حظيت المساجد بمكانة رفيعة كمراكز للعبادة والتعليم، حيث مثلت قلب المجتمع الجزائري ومركز إشعاعه الروحي والعلمي. لقد أدت المساجد دورا محوريا في تنشئة الفرد المسلم[1]، لا سيما في تعلم أركان الإسلام ومبادئ العقيدة والفقه والقرآن الكريم. ويعد الجامع الكبير بالعاصمة وجامع كتشاوة وجامع السيدة وجامع الأندلسيين من أهم هذه المساجد[2] والتي شكلت مراكز لإقامة حلقات الدروس اليومية ومناقشة العلوم الشرعية واللغوية.[3]

ثانيا: الكتاتيب

انتشرت الكتاتيب في القرى والمدن على حد سواء، وعرفت بأسماء مختلفة مثل "الشرعية" في الأرياف و"المسيد" في المدن. تبرز أهمية هذه المؤسسات في تقديم تعليم أولي شمل حفظ القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب، إلى جانب تدريس الفقه والعقيدة. وكانت الكتاتيب تستقبل ما بين 15 إلى 20 تلميذا، وكانت تقوم في غالب الأحيان في غرف مخصصة بالمنازل أو بناءات مستقلة.

ثالثا: الزوايا

مثلت الزوايا مؤسسات رائدة في نشر العلم والثقافة، لاسيما في المناطق النائية. ارتبط انتشارها بظهور الطرق الصوفية، مثل الطريقة القادرية والرحمانية والتيجانية. لعبت الزوايا دورا مهما في حفظ المخطوطات وتوثيقها[4]، وتقديم الدعم للعابرين والغرباء، والمساهمة في حل النزاعات بسبب مكانتها الروحية المرموقة. ومن أشهرها زاوية بن مبارك بالقلعة وزاوية مليانة. ويلاحظ أن بناءها تميز بالبساطة والتقشف، مجسدا طبيعة العزلة والانطواء[5].

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، مرجع سابق، ص246.

[2] لبنى مهدي، صباح شريفي، الحركة **التعليمية في الجزائر العثمانية**، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر .2016/2017، ص 11-12.

[3] محمد ابن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية** تقديم محمد بن عبد الكريم الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص59.

[4] يحي بوعزيز، **أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 20/19**، مجلة الثقافة العدد 63، 1989، ص15.

[5] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء الأول، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة بوزارة الثقافة، 2011، ص270.

رابعا: المدارس

إلى جانب المساجد والزوايا، نشأت المدارس بمبادرات خاصة من أهل البر والإحسان من الجزائريين، وساهمت في تعميم التعليم وتطويره خلال تلك الفترة. وقد تم تمويل بنائها وإدارتها بموارد محلية، معبرة عن تمسك المجتمع بقيمة التعليم.

خلال العهد العثماني شكلت هذه المؤسسات منظومة تعليمية متكاملة، ساهمت في الحفاظ على الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وعكست ارتباط الجزائريين بدينهم وهويتهم، وكذلك دورهم الفاعل في بناء مجتمع متعلم وواع.

3-1 آليات ومصادر تمويل التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني:

تميزت **الممارسة التعليمية** خلال هذه الحقبة بطابعها الأهلي والمؤسساتي، حيث ارتبطت بشكل وثيق بالنسيج الاجتماعي والثقافي. لم تكن الدولة العثمانية هي الممول الوحيد أو الرئيسي للتعليم، بل تعددت **مصادر التمويل** وتنوعت آلياته. تم تمويل التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني بشكل أساسي من خلال:

أولا: مؤسسة الأوقاف: والتي تولت دور الدولة في رعاية التعليم في ظل غياب مؤسسة رسمية تشرف عليه.

قامت مؤسسة الأوقاف بالدور الرئيسي في تمويل المنظومة التعليمية وذلك من خلال عدة أوجه:

- **تغطية النفقات التشغيلية** :كانت الأوقاف تخصص جزءا من عائداتها لتمويل أنشطة المساجد، ودفع أجور العاملين فيها من **خطباء وأئمة ومؤذنين ومدرسين**.
- **رواتب المدرسين** :أشرفت مؤسسة الأوقاف في مدينة الجزائر مباشرة على دفع رواتب الأساتذة سواء أولئك الذين يدرسون في المساجد أو المؤدبين الذين يعلمون الصبيان في **الكتاتيب**.
- **دعم الطلبة** :خصصت الأوقاف منحا شهرية للطلبة لتشجيعهم على متابعة تحصيلهم العلمي وإكمال دراستهم.
- **البناء والصيانة** :كان للأوقاف دور مباشر في بناء المؤسسات التعليمية مثل المساجد والكتاتيب وصيانتها، لضمان استمرار النشاط التعليمي فيها.

ثانيا: تبرعات الأعيان والتجار :ساهم وجهاء المجتمع والأثرياء من التجار في تمويل التعليم عبر الإنفاق على بناء المدارس والزوايا وتوفير الكتب والمستلزمات

ثالثا: التمويل الذاتي للمؤسسات :اعتمدت بعض المؤسسات، مثل **الزوايا**، على ما تنتجه الأراضي الزراعية التابعة لها أو المساهمات العينية من أبناء المجتمع المحلي، مما ضمن لها درجة من الاستقلالية.

يكشف تمويل التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني عن نموذج متكامل قائم على المشاركة بين السلطة والمجتمع. فإذا كانت الدولة قد قدمت الدخل السياسي والمادي في بعض المراحل، فإن **التمويل الأهلي** القائم على نظام **الأوقاف** والتبرعات كان العمود الفقري لاستمرارية العملية التعليمية. هذا النموذج هو الذي حافظ على **الخطاب الثقافي** والهوية الوطنية في وجه التحديات، وهو إرث ثقافي واجتماعي يبرز مرونة المجتمع الجزائري وقدرته على الحفاظ على مقوماته.

خلاصة:

يمكن استنتاج أن التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني قد حقق درجة عالية من الانتشار بين أفراد المجتمع الجزائري، وذلك على الرغم من محدودية الاهتمام الرسمي التركي بهذا القطاع. وقد أسفر التمسك الكبير بالتعليم لدى الجزائريين في مختلف أنحاء البلاد خلال تلك الفترة عن تحملهم المسؤولية المباشرة في إنشاء المؤسسات التعليمية المتنوعة، من كتاتيب وزوايا ومدارس، إلى جانب تخصيص أوقاف متنوعة وتقديم تبرعات وهبات بهدف تموين العملية التعليمية.

وقد أثمر هذا الاهتمام المجتمعي الكبير نتائج ملموسة، حيث انخفضت معدلات الأمية إلى أدنى مستوياتها، وفي المقابل اتسم غالبية المجتمع الجزائري بمستوى تعليمي جيد.

الدرس 02: سياسة التعليم في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي (1830-1962).

1- واقع التعليم في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي: سياسة التفكيك والقمع المنهجي

تشير الدراسات التاريخية إلى أن الواقع التعليمي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1830 كان يتميز بتطوره وانتشاره، حيث لم تكن الأمية سائدة في الأوساط الاجتماعية. وقد تجلى ذلك من خلال وجود شبكة واسعة من المؤسسات التعليمية الإسلامية التي اضطلعت بمهمة نشر المعرفة والعلوم، مثل المساجد والزوايا والكتاتيب والمدارس القرآنية. وقد هدفت هذه المؤسسات إلى تعليم أفراد المجتمع وتنشئتهم تنشئة عربية دينية متكاملة.[1]

واعتمدت هذه المنظومة التعليمية في تمويلها على مداخيل الأحباس وعائدات الأوقاف، التي كانت تشمل الأراضي الزراعية والفنادق. وعلى سبيل المثال، اشتهرت مدينة تلمسان بحوالي 50 مدرسة ابتدائية و3 معاهد للتعليم الثانوي والعالي، بينما احتوت مدينة قسنطينة على ما يقارب 90 مدرسة ابتدائية و7 مدارس للتعليم الثانوي والعالي. أما في العاصمة الجزائر، فقد وصل عدد مدارس تعليم القراءة والكتابة والحساب إلى 100 مدرسة، بينما تولت الزوايا في المناطق الريفية مهمة نشر التعليم ومبادئ الدين. وتشهد تصريحات الجنرال **فيالارvyalar** عام 1834 على هذا الواقع، حيث لاحظ أن معظم العرب كانوا يتقنون القراءة والكتابة، وأن كل قرية كانت تحتوي على مدرستين.[2]

في المقابل، لم تبدِ السلطات الفرنسية العسكرية اهتماماً بوضع خطة لنشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين في بداية احتلالها، كما لم تسمح لهم بممارسة تعليمهم العربي الإسلامي بحرية. بل إن السياسة الاستعمارية انتهجت مساراً مغايراً تمثل في العمل المنهجي على اقتلاع النشء الجزائري من هويته التاريخية والثقافية، وذلك من خلال القضاء على كل ما يربطه بماضيه ولغته ودينه. وقد تجسد ذلك في سلسلة من الاعتداءات والتجاوزات ضد المؤسسات الدينية التعليمية، حيث تم تحويل العديد منها عن غرضها الأصلي

[1] درار، أنيسة بركات، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر** .*منشورات المتحف الوطني للمجاهد*، 1995، ص 76، 77.

[2] قريتلي، حميد، **البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 م - 1907 م** (*مذكرة ماجستير*) 2009-2010، جامعة الجزائر 2، ص39.

ومصادرة الأوقاف التابعة لها وإلحاقها بالإدارة الفرنسية بدءا من عام 1834، مما أسفر عن محو الكيان الجزائري تدريجيا[1].

وكانت أولى الخطوات التي انتهجها الاستعمار تتمثل في تفكيك المؤسسات الإسلامية عبر السيطرة على الأوقاف والمساجد، التي اعتبرت عائقا أمام المصالح الاقتصادية الفرنسية. وقد أكد الاقتصادي **بلانكي** في تقاريره أن نظام الأوقاف يتعارض مع السياسة الاستعمارية والمبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الفرنسي في الجزائر، مما دفع الإدارة الفرنسية إلى إصدار قرارات ومراسيم تهدف إلى نزع الحصانة عن الأملاك المحبوسة.[2]

وفي إطار هذه السياسة، أغلقت السلطات الفرنسية في مدينة الجزائر وحدها 13 مسجدا كبيرا و108 مسجدا صغيرا و32 جامعا و12 زاوية، وحولتها إلى مستودعات وكنائس لخدمة الديانة المسيحية، مما جعل الغزو الديني مكملا للغزو السياسي[3]. وقد جاءت هذه الإجراءات تطبيقا لرؤية الجنرال الفرنسي **دوكرو**، الذي دعا إلى وضع العراقيل أمام المدارس والزوايا بهدف تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا[4]

ويشهد على ذلك الضابط الفرنسي **رين** في مذكراته، حيث أشار إلى أن الغزو الفرنسي تسبب في نكبة قاسية لأهل البلاد، ولم يبق على أماكن التعليم والعبادة، بل استولى على معظمها وأفسدها. كما اعترف الدوق **دومال** في تقرير لحكومة باريس بالاعتداء على مراكز الثقافة في الجزائر، مشيرا إلى أن الفرنسيين استولوا على المعاهد العلمية وحولوها إلى دكاكين وثكنات عسكرية ومرابط للخيل.[5]

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، ط 6، دار البصائر 2008، الجزائر، ص59.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)**، ج1، الجزائر، د.ت 1983، م، ص 166.

[3] لونيسي رابح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م**، ج1، ط1، الجزائر، دار المعرفة، د.ت، ص .73

[4] مصطفى أشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر:حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1983، ص 129.

[5] بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا التبريرية في الجزائر (1830 – 1930) وانعكاساتها على المغرب العربي**، الجزائر، دار الحكمة للنشر، د.ت، ص 130.

أما فيما يعلق باللغة، فقدركزت السلطات الاستعمارية على نشر اللغة الفرنسية كأداة للهيمنة، حيث قيل في توصياتها: "علموا لغتنا وانشروها حتى تحكم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا فقد حكمنا الجزائر". كما أدركت فرنسا أن الإسلام يشكل حصنا للشعب الجزائري، فعملت على تجريده من قوته باستخدام كل الوسائل المتاحة. وقد تجلى هذا النهج في الحملة المنظمة ضد التراث الفكري والديني، والتي شملت حرق الكتب وإتلافها، كما حدث لمكتبة الأمير عبد القادر، مما يؤكد نية السلطات الفرنسية المعادية للدين الإسلامي منذ البداية.[1]

وبناء على ما سبق يمكن القول إن السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر لم تكن محايدة أو تهدف إلى التطوير، بل كانت أداة قمع وهيمنة تهدف إلى طمس الهوية الوطنية وإحلال الثقافة الفرنسية مكانها.

2-السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر: آليات الهيمنة والتفكيك الثقافي

ارتكزت السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر على إستراتيجية ثقافية هادفة إلى طمس الهوية الوطنية، حيث عملت على محاربة اللغة العربية الفصحى بوصفها لغة التوحيد الثقافي والديني، وفي المقابل شجعت اللهجات المحلية لتفكيك الوحدة اللغوية. كما سعت إلى ترسيم اللغة الفرنسية وتعميم استخدامها لربط النخبة والمجتمع بمركزية الثقافة الفرنسية.

إلى جانب ذلك، انتهجت السلطات الاستعمارية سياسة تشويه متعمدة للتاريخ الإسلامي للجزائر، فصورت فتراته على أنها "عصور مظلمة"، بينما روجت للتاريخ الروماني والبيزنطي بوصفه امتدادا للجذور الأوروبية، بهدف خلق شعور زائف بالانتماء إلى الحضارة الغربية.

وفي إطار الحرب على التعليم العربي الإسلامي، قامت الإدارة الفرنسية بإغلاق المدارس القرآنية والكتاتيب، ومصادرة أملاك الأوقاف (بدءا من عام 1830) وأملاك الزوايا (عام 1844)، مما أدى إلى حرمان الشعب الجزائري من مصادر تعليمه التقليدية، وساهم في ترسيخ الجهل ونشر الخرافات والبدع. وفي المقابل، أنشأت مدارس نموذجية منذ عام 1835 لتعليم أبناء النخب المحلية الموالية (كالقياد والباشاغات) وموظفي الإدارة باللغتين الفرنسية والعامية، بهدف تكوين جيل من المثقفين المنتمين ثقافيا إلى المستعمر.

[1] زبير بن الرحال، **الامام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889 - 1940م**، الجزائر، دار الهدى 2009، ص 33.

2-1الإطار التشريعي للسياسة التعليمية:

أصدرت السلطات الفرنسية سلسلة من القوانين والمراسيم لتنظيم التعليم، منها ما استهدف تعزيز النموذج الغربي، مثل **مرسوم 16 فبراير 1876** المدعم بمرسوم آخر في 29 يوليو من نفس السنة، والذي يعد قانونا أساسيا مؤلفا من 77 مادة، وقد خول السلطات العسكرية صلاحية الرقابة السياسية المباشرة على المدارس.[1]

وفي عام **1879**، بادر وزير التربية "**جول فيري**" بإعطاء دفع جديد لهذا النمط من التعليم، حيث أمر بإجراء دراسة ميدانية شاملة للتعليم الابتدائي، تناولت مناهجه وبرامجه وآليات اختيار المدرسين، كما شملت البحث في تحديد المناطق التي تحتاج إلى التعليم "العربي-الفرنسي."[2]

وتوجت هذه السياسة بصدور مرسوم **13 فبراير 1883** الذي نص على إجبارية ومجانية التعليم الابتدائي، واحتوى على 50 مادة. وقد هدفت السلطات من خلال هذا المرسوم إلى فتح مدارس عديدة لتعليم الجزائريين، سعيا لتحقيق الأهداف الاستعمارية على المدى الطويل. وتعد الفترة ما بين **1883** و**1898** مرحلة حاسمة في تأسيس وتطوير المدرسة الاستعمارية في الجزائر، حيث تم خلالها وضع نظام تعليمي مؤسس وموجه خصيصا "لأهالي المستعمرة."

كما صدر **مرسوم 23 يوليو 1895** الذي أدخل إصلاحات أخرى على النظام التعليمي، وأعاد تنظيم المدارس من خلال 13 مادة مقسمة إلى قسمين: تناول الأول المدارس الشرعية الثلاث، بينما تناول الثاني القسم العالي في مدرسة الجزائر. وقد مدد هذا المرسوم مدة الدراسة إلى أربع سنوات، أضيفت إليها سنتان في التعليم العالي، ليحصل الخريج بعدها على دبلوم الدراسات العليا الذي يؤهله لتولي المناصب العليا في الإدارة.[3]

[1] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007، ص 264.

[2] عبد الحميد زوزو، نفس المرجع، ص265.

[3] مصطفى هشماوي، **جنور ثورة 01 نوفمبر 1954** بالجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع 2010، ص 20.

وبالتالي يعد **مرسوم 23 يوليو 1895** وقرار 1 أغسطس من نفس السنة من أهم التشريعات التي ساهمت في إعادة هيكلة المدارس الشرعية، حيث اهتم الأول بتأسيس وتنظيم القسم العالي، بينما نظم الثاني شروط الالتحاق بالوظائف العليا لحاملي دبلومات هذه المدارس.

إلى جانب ذلك، جاء **برنامج 1898** ليعكس الهدف الاستعماري الصريح من خلال السعي إلى تعليم الشباب الجزائري في المدارس الفرنسية، لضمان تخريج أجيال تخدم مصالح الحكومة الفرنسية وتنتمي إلى فكرها.

2-2التطور التاريخي للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر:

شكلت السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1940 إحدى الركائز الأساسية لمشروعها الاستعماري، حيث تباينت النهج واتسمت بالتردد بين إستراتيجية الإدماج المحدود وسياسة القمع الثقافي والتعليمي. يمكن تقسيم هذه السياسة إلى أربع مراحل رئيسية، تكشف كل منها عن توجهات متغايرة تجاه التعليم المحلي.

أ-المرحلة الأولى (1830–1870): البدايات المترددة وغياب سياسة تعليمية واضحة

اتسمت هذه الفترة بعدم وضوح الرؤية الاستعمارية تجاه التعليم، فلم تتبنَ سياسة منهجية لنشر التعليم الفرنسي أو قمعه. اقتصر التعليم في المجتمع الجزائري على المؤسسات التقليدية من كتاتيب ومساجد وزوايا، التي نجت من تدمير القوات الاستعمارية. في المقابل، ركز الفرنسيون على توفير التعليم لأبناء المستوطنين الأوروبيين عبر مدارس محدودة، كان أبرزها "المدرسة الفرنسية الإسلامية (Franco-Musulman) "التي أنشئت في مراكز حضرية كالبليدة ووهران وقسنطينة. شهدت هذه المرحلة تطوراً طفيفاً في عدد المدارس بعد مرسوم 14 يوليو 1850 في عهد نابليون الثالث، حيث بلغ عدد التلاميذ الجزائريين نحو 13,000 بحلول عام 1870.

ب -المرحلة الثانية (1870–1893): تراجع التعليم وتبلور سياسة القمع

تزامنت هذه الفترة مع سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية واندلاع ثورة المقراني (1871)، مما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى تبني سياسة أكثر تشدداً تجاه التعليم الجزائري. أُغلق معظم المدارس التي أُنشئت سابقاً بموجب مرسوم 1850، وانخفض عدد التلاميذ الجزائريين انخفاضاً حاداً من 13,000 إلى 3,172 عام 1880،

بينما بلغ عدد التلاميذ الأوروبيين 44,326[1]. تجلى التردد الفرنسي في التوفيق بين تيارين:

- تعليم جزائري محدود كتمهيد لفرنسة المجتمع وإدماجه.
- حرمان الجزائريين من التعليم – سواء بالفرنسية أو العربية – بدعوى حماية المصالح الفرنسية على المدى البعيد.

ج -المرحلة الثالثة (1893–1914): النمو المحدود واستمرار التمييز

بموجب مرسوم 14 فبراير 1883، تركت مسألة إلزامية التعليم الابتدائي للجزائريين لتقدير الوالي العام، مما أدى إلى زيادة مطردة ولكن غير كافية في أعداد المدارس والتلاميذ. ففي عام 1906، بلغ عدد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الابتدائية 31,391 من إجمالي سكان يقدر بـ 4,477,488 نسمة[2]. تشير الإحصاءات إلى أن عدد التلاميذ عام 1900 لم يتجاوز 24,565، مع معدل سنوي لا يزيد عن 1650 تلميذاً. كما أن متوسط الفصول لم يتجاوز فصلين لكل مدرسة. استمر التمييز واضحاً في توزيع الاعتمادات المالية، حيث خصصت الأموال الأكبر لتعليم أبناء المستوطنين.

د -المرحلة الرابعة (1914–1940): الفجوة الهيكلية وإقرار الفشل

شهدت هذه المرحلة قفزة في أعداد التلاميذ الجزائريين من 42,269 عام 1920 إلى 114,118 عام 1939، بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 3600 تلميذ – وهو معدل ضئيل مقارنة بعدد الأطفال في سن الدراسة والتعداد السكاني المتصاعد الذي بلغ 7 ملايين نسمة، مع معدل مواليد سنوي يقارب 150,000. أقر المسؤولون الفرنسيون بأنفسهم بفشل السياسة التعليمية، حيث كشف تقرير مدير الأكاديمية الفرنسية عام 1944 أن 100,000 تلميذ جزائري فقط كانوا يتلقون التعليم في 699 مدرسة تضم 1908 فصلاً، مقابل 200,000 تلميذ أوروبي في 1400 مدرسة و4200 فصل. بلغت نسبة المتعلمين بين الجزائريين 8% فقط، مقارنة بـ 100% بين الأوروبيين.[3]

انعكست هذه السياسة التمييزية على تمثيل الجزائريين في المهن الحرة. ففي عام 1949، كان تمثيلهم هامشياً:

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 271.

[2] يوسف فهمي، **الجزائر لي: أرهن البطولات ...الجزائر**، الهيئة المحلية لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، الإسكندرية، 1964، ص582.

3 يوسف فهمي، نفس المرجع، ص582.

- الأطباء: 82 من أصل 1559 (نسبة 5.2%).
- أطباء الأسنان: 10 من أصل 317 (نسبة 3.5%).
- الصيادلة: 35 من أصل 317 (نسبة 6.9%).
- المعلمون في الابتدائي: 509 من أصل 6227 (نسبة 8.1%).

كشفت السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر عن تناقض جوهري بين شعارات "البعث الحضاري" وممارسات قائمة على التمييز والقمع الثقافي. لم يكن التعليم أداة للإدماج، بل أداة لتكريس الهيمنة وتفكيك النسيج الاجتماعي والثقافي الجزائري، مما مهد لانطلاق الثورة التحريرية.

3-أهداف السياسة التعليمية الفرنسية:

فشلت السياسة التعليمية الفرنسية في تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في **فرنسة وتنصير وإدماج** المجتمع الجزائري، وذلك بسبب مقاومة الشعب الجزائري الشديدة والتزامه بهويته الوطنية. لقد صممت هذه السياسة لتجريد الجزائريين من مقومات شخصيتهم الوطنية، لكنها في النهاية اصطدمت بصخرة العقيدة والهوية الراسخة.

كانت الأهداف الحقيقية للسياسة التعليمية الفرنسية تتجاوز مجرد نشر المعرفة، وتهدف إلى إحداث تحول جذري في الهوية الجزائرية من خلال[1]:

- **فرنسة اللغة والثقافة** :سعت لإحلال اللغة الفرنسية محل العربية، التي تم اعتبارها لغة أجنبية، وذلك من خلال جعل الفرنسية لغة التدريس الأساسية ومحاربة اللغة العربية ومحوها من المجال العام والتعليمي. كما عملت على تزوير التاريخ لدعم هذه الأجندة، حيث قدمت الفتوحات الإسلامية على أنها غزو، وحاولت ربط السكان الأمازيغ بالحقبة الرومانية المسيحية بدلاً من تراثهم الإسلامي.
- **تنصير المجتمع** رافقت الحملة العسكرية الفرنسية جهود تبشيرية ممنهجة، حيث أسست الكنائس وحولت بعض المساجد إلى كاتدرائيات. واستغلت الظروف الصعبة مثل المجاعة التي ضربت الجزائر عام 1867 لتقديم المساعدات المشروطة باعتناق المسيحية، في محاولة لكسب تعاطف الفقراء وتحبيبهم في الحكومة الفرنسية.

[1] عبد القادر كحلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر ،1999، ص 63.

- **إدماج انتقائي** :طبق مفهوم الإدماج بشكل انتقائي لصالح المستوطنين الأوروبيين (الأقدام السوداء)، بينما خضع الجزائريون المسلمون لقوانين استثنائية مثل "قانون الأهالي" الذي جردهم من الحقوق الأساسية. كان الهدف الظاهري هو الدمج، لكن الجوهر كان قائماً على التمييز وفرض الهيمنة.

1-3 مقاومة السياسة الفرنسية وإرادة الشعب:

واجه الشعب الجزائري هذه السياسات بمقاومة عنيفة وإصرار على الحفاظ على الهوية، وهو ما تجلى في:

- **المقاومة المسلحة** :لم يستسلم الشعب الجزائري للاحتلال، حيث شهدت الجزائر سلسلة من الثورات الشعبية منذ بداية الغزو الفرنسي، مثل ثورة الأمير عبد القادر الجزائري في الغرب وثورة فاطمة نسومر في منطقة القبائل.
- **التمسك بالهوية الإسلامية والعربية** :أبدى الجزائريون تمسكاً شديداً بدينهم ولغتهم وهويتهم، حيث رفضوا سياسة التبشير برمتها. وبلغ هذا الرفض ذروته في عبارة نقلت عن أحد شيوخ منطقة القبائل: "لإن يقتل أطفالنا جميعا أو نرحل من ديارنا لهو أهون عندنا من أن نغير ديننا."
- **فشل سياسة الفرنسة والتنصير** :على الرغم من كل الجهود، باءت محاولات الفرنسة والتنصير بالفشل الذريع. فحتى اليوم، لا يشكل المسيحيون في الجزائر سوى نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز 0.5% من السكان، وهو دليل على فشل مشروع التنصير.

رغم فشلها في محو الهوية الجزائرية خلفت السياسة التعليمية الفرنسية آثاراً سلبية عميقة، حيث عملت على:

- **تدمير البنية التعليمية الأصلية** :أدت الهجمة الاستعمارية على المؤسسات التعليمية والوقفية والدينية إلى نضوب ميزانية التعليم، وغلق المدارس، وهجرة العلماء، بهدف جعل الجزائريين "أسهل انقياداً"
- **تفكيك النسيج الاجتماعي** :حاولت السلطات الفرنسية تفكيك وحدة المجتمع الجزائري من خلال تقسيمه إلى "عرب" و"أمازيغ"، على الرغم من عيشهم كشعب واحد لقرون.

4-موقف الشعب الجزائري من التعليم الفرنسي والجهود الإصلاحية:

شكل موقف الشعب الجزائري ركيزة أساسية في مواجهة السياسة التعليمية الفرنسية، التي هدفت إلى طمس الهوية الوطنية وإحلال الثقافة الفرنسية مكانها. لم يكن هذا الموقف سلبياً فحسب، بل اتسم بمقاومة فعالة تبلورت في رفض المدرسة الفرنسية وبناء نموذج تعليمي بديل.

أولا: الرفض الشعبي والمقاومة السلبية

أدرك الجزائريون مبكراً أن المدرسة الفرنسية كانت أداة للقضاء على مقومات شخصيتهم من دين ولغة وثقافة. لذا، اتسم موقفهم العام بالتحفظ وعدم الثقة، وامتنع الكثيرون عن إرسال أبناءهم إلى هذه المدارس اعتقاداً بأنها:[1]

- تشكل تهديداً للهوية الدينية والثقافية.
- لا تقدم فائدة حقيقية لأبنائهم في ظل سياسة التمييز والقمع.
- تعد وسيلة لتجنيد الشباب لخدمة المصالح الاستعمارية.

ولتجاوز هذا الرفض، انتهجت الإدارة الفرنسية سياسة المكر من خلال إنشاء "**المدارس الحكومية الإسلامية (Medersas)** "عام 1850، والتي بدت وكأنها احترام للتعليم الإسلامي التقليدي. غير أن هذه المدارس، رغم تدريسها اللغة العربية والعلوم الإسلامية في البداية، وضعت تحت إشراف عسكري مباشر. وبعد **مرسوم 1863**، أدخلت عليها اللغة الفرنسية والمناهج الفرنسية، مما أفقدها مصداقيتها وكشف الهدف الحقيقي من ورائها: استيعاب النخب وتوظيفها في خدمة الإدارة الاستعمارية. أدى ذلك إلى إقبال محدود عليها وهجرانها من قبل الطلاب، حيث بلغ عدد طلابها 78 طالباً فقط عام 1878.[2]

ثانيا: المقاومة الفعالة والجهود الإصلاحية

لم يقتصر رد الفعل على الرفض فحسب، بل تجلى في حركة إصلاحية قادها علماء ومفكرون جزائريون سعوا إلى الحفاظ على الهوية وتطوير التعليم.

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص370.

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص373.

- **المبادرات الفردية والعروض الإصلاحية** :قدم عدد من العلماء مثل محمد بن رحال مشاريع إصلاحية طالبت بتنظيم التعليم الرسمي وزيادة عدد المؤطرين وضمان حق الجزائريين في تعلم لغتهم إلى جانب الفرنسية. هذه العرائض مثلت محاولات قانونية للضغط على السلطات الاستعمارية.
- **الحركة الإصلاحية بقيادة ابن باديس: المشروع الوطني البديل**

تمثلت الذروة في المقاومة التربوية في حركة الشيخ عبد الحميد بن باديس التي أقامت نظاماً تعليمياً موازياً ومستقلاً ارتكز مشروعه الحضاري على عدة دعائم:

- **إنشاء المدارس الحرة** :مثل مدرسة جمعية التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة، والمدرسة الوقفية بسكيكدة، لتكون نواة للتعليم العربي الإسلامي.

-**تأهيل الأطر** :عبر إرسال بعثات طلابية إلى الخارج وإقامة معاهد لتكوين المعلمين، كمعهد بن باديس بقسنطينة.

-**نشر الوعي** :باستخدام وسائل متعددة كالمساجد الحرة، والصحف (كجريدة المنتقد والشهاب)، والمطابع لنشر الثقافة العربية الإسلامية.

-**تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931)** التي جسدت الإطار المؤسسي لهذه النهضة، ووسعت نطاق المدارس الحرة في جميع أنحاء البلاد[1].

كان لموقف الرفض الشعبي والحركة الإصلاحية الأثر البالغ في إفشال المخطط الفرنسي الرامي إلى "فرنسة" الجزائر. فبينما فشلت مدارس "الميدرسا" الحكومية في كسب ثقة الشعب، نجح التعليم الحر بقيادة ابن باديس وجمعية العلماء في الحفاظ على الشخصية الوطنية وتربية جيل من المناضلين الواعين. وقد أثبتت الأحداث لاحقاً صحة هذا المسار، حيث انضم العديد من خريجي هذه المدارس إلى ثورة التحرير، مما جعل من المشروع التعليمي الإصلاحي أساساً ثقافياً للتحرير السياسي.

5-تداعيات السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاستعمار:

مثلت السياسة التعليمية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية أداة فاعلة في مشروعها الاستعماري الشامل، وتركت تداعيات عميقة على الهوية الوطنية والبنية الاجتماعية والثقافية. ويمكن إيجاز ملامح هذه السياسة ونتائجها في المحاور الآتية:

[1] عبد الحميد ابن باديس ،**الثورة التعليمية** ،مجلة الشهاب ،العدد 16 ،دار الغرب الإسلامي ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ،ص 17-18.

أولا: طمس الهوية الوطنية وإضعاف الركائز الثقافية:

سعت السياسة التعليمية الفرنسية إلى تقويض مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، من خلال:

- **الإقصاء المتعمد للدين الإسلامي واللغة العربية :**حيث جرى التعامل مع اللغة العربية كلغة أجنبية، وفرضت قيود صارمة على تدريسها وممارسة الشعائر الإسلامية في إطار تعليمي.
- **تفكيك المنظومة التعليمية التقليدية :**عبر القضاء الممنهج على مؤسسات التعليم العربي الإسلامي، وإغلاق مدارسها، وتشريد علمائها، ومصادرة الأوقاف التي كانت تمولها وتدعم استمراريتها.

ثانيا: إحلال نظام تعليمي طائفي وتمييزي:

استبدل النظام التعليمي الأصلي بنظام فرنسي ثنائي القطبية، تمثل في:

- **تعليم النخبة (للمستوطنين) :**وهو نظام كامل يطبق المناهج الفرنسية نفسها المطبقة في فرنسا الأم.
- **تعليم الأهالي (للجزائريين) :**وهو نظام هامشي محدود الهدف، صمم ليسهم في تكريس التخلف ونشر الأمية، وبالتالي إنتاج شرائح منفصلة عن جذورها وقابلة للاندماج في المنظومة الاستعمارية.

ثالثا: النتائج والتداعيات الميدانية:

أفضت هذه السياسة إلى مجموعة من الآثار الكارثية، منها:

- **تفشي الأمية والجهل :**حيث أسفرت السياسة التعليمية المقيدة عن حرمان الأغلبية الساحقة من الجزائريين من التعليم، مما أدى إلى اتساع رقعة الأمية بشكل لافت.
- **التباين بين النمو السكاني والنمو التعليمي :**أدى النقص الفادح في المؤسسات التعليمية المخصصة للجزائريين مقارنة بالتزايد السكاني إلى تفاقم مشكلة الأمية وتعطيل الطاقات البشرية.
- **ضعف التعليم المهني والتقني :**حرم الجزائريون من فرص إتقان المهارات التقنية والحرفية التي كانت متاحة للمستوطنين، مما عمق التبعية الاقتصادية وأعاق بناء قاعدة إنتاجية محلية.
- **الانفصام الثقافي :**نشأت فئة من الجزائريين المدرسين في المدارس الفرنسية تبنت قيما ثقافية مستوردة وطالبت بسياسة الاندماج مع المستعمر، مما خلق شرخا داخل النسيج الاجتماعي.

رابعا: مؤشرات فشل السياسة التعليمية الفرنسية:

يشهد الواقع التعليمي بنهاية الاحتلال على فشل ذريع لهذه السياسة، فبعد 132 عاما من السيطرة[1]:

- لم يتجاوز نسبة المتحدثين باللغة الفرنسية بين الجزائريين 15%، ولم تتعد نسبة من أتقنوها كتابة وقراءة 8% فقط.
- في المقابل، وعلى الرغم من القيود، استطاعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خلال ثلاثة عقود فقط من النشاط التعليمي والثقافي أن تخرج جيلا من المتعلمين، حيث تشير إحصاءات عام 1962 إلى أن حوالي 4% من الجزائريين المتعلمين في مدارس الجمعية كانوا متمكنين من اللغة العربية الفصحى إتقانا تاما، وهذا إنجاز يعادل نصف ما حققته فرنسا في أكثر من قرن، مما يؤكد على مقاومة المؤسسة التعليمية الوطنية وإصرارها على الحفاظ على الهوية.

[1] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 113.

الدرس03:وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال (إرث المرحلة الاستعمارية وتداعياته على بناء نظام التعليم في الجزائر المستقلة)

تعدُّ المرحلة التأسيسية التي أعقبت استقلال الجزائر عام 1962 محورية في مسار تطور النظام التعليمي، حيث شهدت انتقالاً من النموذج الاستعماري إلى نظامٍ وطنيٍ يستجيب للهوية الوطنية ويخدم أهداف بناء الدولة الحديثة. وقد اتسم الهيكل التعليمي آنذاك بتقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين: التعليم الابتدائي والتعليم العام، الذي عرف لاحقا بالتعليم المتوسط.

وفي بداية **العام الدراسي الأول في أكتوبر 1962**، اتخذت وزارة التربية الوطنية قرارا استراتيجيا بإدراج اللغة العربية ضمن مناهج جميع المدارس الابتدائية بمعدل سبع ساعات أسبوعيا، كخطوةٍ جوهريةٍ نحو استعادة الهوية الثقافية واللغوية[1]. ولتجاوز العجز الكبير في الكوادر التعليمية الناتج عن رحيل أكثر من 10,000 معلم فرنسي بشكلٍ جماعيٍ، فضلاً عن انقطاع 425 معلما جزائريا من أصل 26,000 للالتحاق بقطاعات أخرى، تم تعيين 3,452 معلما للغة العربية و16,450 معلما للغات الأجنبية، شملت عددا كبيرا من المتدربين الذين تلقوا تدريبا مكثفا في ورشات صيفية مؤقتة.

وفي هذا السياق تمخضت الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والدولة المستعمرة عن تشكيل مكتب سياسي، أسندت إليه مسؤولية قطاع التربية والتعليم، وتولى رئاسته **العقيد محمدي السعيد**. وقد ترأس هذا الأخير **لجنة وطنية** مهمتها التحضير للدخول المدرسي **1963/1962**، الذي جاء في مرحلة انتقالية حرجة[2]، فرضت على اللجنة التركيز على التدابير الاستعجالية. وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها في 15 ديسمبر 1962، تم خلاله تحديد الاختيارات الوطنية الكبرى لمنظومة التعليم[3]، كمحور أساسي في بناء الدولة المستقلة.

[1] بوفلجة غياث، **التربية والتكوين في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992 ، ص38.

[2] سفيان لوصيف، **السياسة الثقافية في الجزائر الأيديولوجيا والممارسة**، منتدى المعارف، بيروت، 2014 ص257.

[3] الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، موفم للنشر، الجزائر،1993، ص42.

وقد تميزت هذه المرحلة باستعادة اللغة العربية مكانتها كلغة تدريس أساسية في المرحلة الابتدائية، وإحلالها بديلاً عن لغة المستعمر في تدريس جميع المواد، إلى جانب مراجعة شاملة للبرامج التعليمية الموروثة واستبدال الكتب المدرسية الاستعمارية بمناهج وطنية تعكس الخيارات الأساسية للدولة، وتتوافق مع أهداف تعميم التعليم، وتكريس طابعه الديمقراطي والعلمي، وربطه بحقائق المجتمع الجزائري وقيمه.

وقد تمثلت التحديات الرئيسية التي واجهتها المنظومة التعليمية في:

- **التحديات الهيكلية** :تفاقم ظاهرة الاكتظاظ المدرسي نتيجة للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، مقابل نقص حاد في البنى التحتية والموارد البشرية المؤهلة.
- **الإرث الثقافي والمعرفي** :استمرار تأثير سياسات التجهيل الاستعمارية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الأمية وتدني المستوى التعليمي لدى شرائح واسعة من المجتمع.
- **التحديات اللغوية** :اضطلاع اللغة العربية بدور محوري في استعادة الهوية الوطنية، بعد أن ظلت لغة مهمشة طوال فترة الاستعمار.
- **التحديات الاقتصادية** :تأثير الوضع الاقتصادي الصعب على تمويل التعليم، رغم الإقبال الكبير للأسر الجزائرية على تعليم أبناءها.

1- الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية في الجزائر غداة أول دخول مدرسي بعد استرجاع الاستقلال:

1-1- الوضعية التربوية:

أولا: ضعف وهشاشة البنى التحتية الموروثة عن العهد الاستعماري

إذا كان الاستعمار الفرنسي قد ترك الميدان التربوي شبه خالٍ من المعلمين والمؤطرين المؤهلين، فإن الجانب المادي لم يكن بأحسن حالاً؛ فقد ترك البنى التحتية والتجهيزات والوسائل التعليمية في وضعية متدهورة، لا تمكن من مواجهة أول دخول مدرسي بعد الاستقلال. وقد تفاقم هذا الوضع بفجة التخريب المتعمد الذي قامت به المنظمة السرية(OAS) ، حيث دمرت وأحرقت العديد من المنشآت التربوية والثقافية[1]، مما أدى إلى خسارة فادحة في المدخرات العلمية والتربوية.

ولعل أبرز مؤشر على خطورة الوضع أن عدد المدارس الابتدائية في كامل التراب الوطني لم يتجاوز **3000** مدرسة، بالإضافة إلى 34 ثانوية للتعليم العالي، و6 معاهد لإعداد المعلمين الابتدائيين، وجامعة واحدة هي

جامعة الجزائر مع ملحقاتها في قسنطينة ووهران[2]. وقد عبر وزير التعليم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي عام **1965** عن ذلك بقوله: "إننا نواجه عجزاً كبيراً في البنى التحتية الأساسية الموروثة عن العهد الاستعماري، والتي يصعب تذليلها على وجه السرعة."[3]

ثانيا: غياب فلسفة تربوية واضحة

تمثلت إحدى الإشكاليات الجوهرية في غياب رؤية تربوية واضحة تستند إلى معرفة شاملة بالواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الجزائري. فصياغة تصور تربوي يتلاءم مع هذه الأبعاد يتطلب مراعاة الجانب الثقافي بمكوناته الخفية والمرتكزات التي تنبثق منها الفلسفة التربوية، بما في ذلك التاريخ الذي يمثل امتداداً لجذور الأمة، والدين الذي يجسد روحها، واللغة التي تحوي هويتها.[4]

فالإعداد لمجتمع متوازن متجذر حضارياً وقادر على مواجهة المستقبل يفرض العناية بالأسس التي يقوم عليها البناء التربوي. ولا شك أن ثورة المعرفة التي تشكل دعامة أساسية لبناء المجتمع تتطلب توفير الوسائل التكنولوجية والاستغلال الأمثل للمؤسسات التربوية والثقافية، مما يسهم في تحقيق تنمية متكاملة.

ثالثا: نقص أدوات التخطيط وعدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة

واجه القطاع التربوي نقصاً حاداً في أدوات التخطيط وغياباً للبيانات الإحصائية الدقيقة على جميع المستويات: التخطيط، التسيير، التنفيذ. كما افتقر العاملون في الميدان إلى المعرفة الحقيقية بمناهج التخطيط وأساليبه، مما حال دون إخضاع الخطط التربوية لمواقع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

[1] السعيد بورزق، **الجيل المعجزة أو المدرسة الجزائرية من الاستدمار إلى الاعمار**، دار الخلدونية، الجزائر ،2008 ص24.

[2] عبد المالك حمروش، **التربية والشخصية الجزائرية الإسلامية**، مطبعة عمار قرني، باتنة، د ت، ص 67.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري**، ج 2هاجس البناء، دار القصبة، الجزائر ،2008 ص29.

[4] علي براجل، **إصلاح التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، ،1990 ص65.

رابعا: معضلة نقص الإطار البشري

تفاقمت أزمة الإطار البشري بسبب النقص الأصلي في الكوادر الوطنية، وزاد من حدتها الفراغ الذي خلفه رحيل المعلمين الفرنسيين بشكل جماعي. فمن بين 1800 معلم فرنسي كانوا يدرسون عام 1962، لم يبق سوى 1000، في حين كانت الحاجة تقدر بأكثر من 20 ألف معلم على الأقل. ويشير الطاهر زروقي إلى مغادرة 10 آلاف معلم فرنسي، مما خلق فراغاً كبيراً في المنظومة التربوية.

خامسا: هجرة المعلمين إلى قطاعات أخرى

أشار وزير التعليم الابتدائي والثانوي عبد الكريم محمود إلى أن القطاع التربوي ما يزال يعاني من ضعف نسبي، يعود إلى تزايد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس نتيجة النمو السكاني المتسارع، بالإضافة إلى هجرة نسبة غير قليلة من المعلمين الأكفاء إلى قطاعات أخرى[1].

ويعود سبب هذه الهجرة إلى ما توفره القطاعات الأخرى من مكانة اجتماعية ومزايا مالية، وهو ما لا يمكن للمعلمين أن يحصلوا عليه إذا بقوا في مجال التعليم. وقد بينت الإحصائيات أنه من بين 3000 جزائري كانوا يشغلون مناصب تربوية عند الدخول المدرسي عام 1962، انسحب نصفهم (نحو 1500 معلم) بنهاية السنة نفسها.

سادسا: العجز في مجال المناهج والبرامج

لم تكن هناك قدرة كافية على صياغة برامج وطنية المحتوى والمضمون، فاستمر العمل بالبرامج الفرنسية بشكل مؤقت، وبقيت اللغة الفرنسية لغة أساسية في التعليم، مما يعكس استمرار التبعية الثقافية.[2]

[1] محمد الطيب العلوي، **التربية بين الأصالة والتغريب**، منشورات دحلب، الجزائر، (د ت) ، ص220.

[2] سفيان لوصيف، مرجع سابق، ص229.

سابعا: الافتقار إلى النصوص التشريعية والتوجيهية

استمر العمل بالتشريعات الفرنسية في غياب نصوص تشريعية ومراسيم تنظيمية جديدة تواكب متطلبات المرحلة، كما ورثت الإدارة التربوية هياكل مخربة هجرها إطارات الاستعمار، ممازاد من تعقيد عملية الإصلاح.[1]

ثامنا: تحديات أخرى

- ازدواجية لغة التعليم.
- الاكتظاظ بسبب نقص البنى التحتية والمرافق التعليمية، والطلب المتزايد على التعليم من قبل المجتمع.
- نقص الوسائل البيداغوجية من أجهزة ووسائل إيضاحية.

هذه الوضعية تعكس التحديات الجسيمة التي واجهتها الجزائر في بناء منظومة تربوية وطنية مستقلة، وكانت تستدعي تظافر الجهود وتوفر الإرادة السياسية لتحقيق النهضة التربوية المنشودة.

2-1الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للتعليم في الجزائر غداة الاستقلال

شكلت الوضعية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال عام 1962 إطارا بالغ التعقيد أثر بشكل جوهري على منظومة التعليم، ويمكن إبراز أبعادها عبر المحاور التالية:

- **تفشي الأمية :**مثلت الأمية إرثا ثقيلا خلفه الاستعمار الفرنسي، الذي انتهج سياسة منهجية تجهيل الشعب الجزائري عبر حرمانه من حق التعليم. وتشير البيانات إلى أن نسبة التعليم بين الأطفال الجزائريين في المرحلة الابتدائية لم تتجاوز 2% من إجمالي الأطفال في سن التمدرس، مع انحدار حاد لهذه النسبة في المراحل التعليمية الأعلى (المتوسط، الثانوي، والعالي). وبنتيجة هذه السياسة، بلغت نسبة الأمية بين الجزائريين عند الاستقلال حوالي 95% بين الرجال و99% بين النساء، مما يعني أن أكثر من أربعة أخماس الشعب كان أميا[2]

[1] سفيان لوصيف، مرجع سابق، ص256.

[2] رابح تركي، **مشكلة الأمية في الجزائر**، مكتبة الشعب الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 ص10.

- **الآثار المدمرة للحرب** :خلفت حرب التحرير دمارا هائلا في البنية التحتية، شمل تدميرا كاملا لثمانية آلاف قرية، وأكثر من مليوني يتيم، ونحو 900 ألف شهيد، بالإضافة إلى حوالي مليون معوق حرب ونصف مليون لاجئ عادوا إلى أرض الوطن[1].

- **الضعف الاقتصادي** :واجهت البلاد نقصا حادا إن لم يكن انعدام في الموارد المالية، مع انخفاض المستوى الاقتصادي العام. وقد كانت الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع التعليمي هزيلة وضعيفة مقارنة بالاحتياجات المالية الضرورية لتجديد النظام التربوي وتسييره.

التحديات التنظيمية والاجتماعية:

- **الأطفال خارج المنظومة التعليمية** :وجود عدد كبير جدا من الأطفال في سن التمدرس خارج المدرسة.[2]
- **متطلبات إعادة البناء** :شملت إعادة تنظيم البلاد وإعادة ترميم المؤسسات المخربة، وتشغيل الإدارات الشاغرة، وبناء دولة ديمقراطية توفر الرفاه والعدل والصحة والتعليم والعمل للمواطنين، وهو أمر بالغ الصعوبة في تلك الفترة العصيبة.
- **الطلب الاجتماعي الملح** :نتيجة تراكم أشكال مختلفة من التأخر المدرسي خلال العهد الاستعماري، ضغوط النمو الديموغرافي المتسارع.[3]
- **مشكلات المحيط الاجتماعي للمتعلم** :أشار الباحثون إلى مشاكل تتعلق بضعف الاهتمام بالمعلم والوعي الشعبي بأهمية التعليم.[4]

[1] عبد الرحمان سلامة ابن الدوامة، **التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية**، الشركة الوطنية لمنشر ومكتبة الشعب، الجزائر، 1981 ص32.

[2] علي براجل، مرجع سابق، ص68.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، ص29.

4 عبد الله شريط، **نظرية حول سياسة التعليم والتعريب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ص91..

1-3الوضعية السياسية وتأثيرها على التعليم:

- **مشكلة الوزارة الفتية** :نتج عن إنشاء وزارة التعليم الفتية عام 1962 بموجب مرسوم تأسيس الحكومة الأولى عدة مشاكل، تمثلت في هيكلتها، وتحديد حاجاتها، ووضع طريقة عملها، وتزويدها بالإطارات والكفاءات ذات الخبرة.

- **الصراعات الأيديولوجية** :تأثرت السياسة التعليمية بالصراع الأيديولوجي القائم آنذاك بين التيار الفرنكفوني والتيار المعرب، حيث سعى كل تيار إلى ترسيخ أفكاره ومبادئه في المدرسة الجزائرية. أدى هذا الصراع إلى ازدواجية لغوية وانقسام في التعليم منذ المرحلة الابتدائية، كما جعل المدرسة الجزائرية تنمو في بيئة مضطربة طبعها الجدل الحاد حول إشكالية اللغة والهوية، ومسألة الأصالة والمعاصرة، في وقت كانت نسبة الأمية فيه تصل إلى 90.%[1]

2-أهداف سياسة التعليم في المرحلة الأولى(1962) :

لقد انبثقت السياسة التعليمية للدولة الجزائرية الفتية من رحم معاناة الشعب تحت وطأة الاستعمار، الذي خلف نسبة أمية وصلت إلى **95%** بين الرجال و **99%** بين النساء. لذلك، سعت الدولة إلى بناء نظام تعليمي يحقق الاستقلال الحقيقي من خلال التركيز على النقاط الأساسية التالية:

- **ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية** : تمثلت الأولوية في توجيه التعليم لخدمة اقتصاد البلاد من خلال إعطاء الأسبقية للمواد العلمية والتقنية، بهدف إعداد جيل قادر على النهضة بالقطاعات الإنتاجية.
- **جعل التعليم اجتماعيا**: سعت السياسة إلى "تجيير" التعليم وجعله أداة للهوية الوطنية من خلال عمليتي **التعريب والجزأرة**.[2] شمل التعريب استعادة مكانة اللغة العربية كلغة وطنية رسمية في التعليم،

1 مدني محمد توفيق، **اختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثلات الطلبة تجاه دراستهم**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،1988 ص62.

2 مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ص182.

بينما هدفت الجزأرة إلى تكييف المناهج والإدارة والكوادر التعليمية مع السياق والاحتياجات الوطنية.
-**تحقيق الديمقراطية التعليمية** : لضمان حق التعليم للجميع، انتهجت الدولة سياسة ديمقراطية التعليم من خلال إجراءات عملية شملت:

- **مجانية التعليم** من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة.
- **إلزامية التعليم** ومكافحة التسرب المدرسي.
- **توسيع شبكة المدارس** لضمان وصول الخدمة التعليمية إلى كل مناطق الريف والحضر.
- **دعم التلاميذ** ماديا عبر توفير الكتب والأدوات المجانية، والمنح الدراسية، والمطاعم المدرسية، والنقل والإيواء.[1]
- **القضاء على الفوارق** بين المناطق والجنسين، ووضعت خططا طموحة لرفع عدد التلاميذ المسجلين.

2-1أبرز الجهود التربوية خلال الفترة (1971 - 1962) :

واجهت الجزائر تحديات جساما في بناء نظامها التعليمي، لا سيما نقص الكوادر التعليمية بعدرحيل معظم المعلمين الفرنسيين. وقد تم التصدي لهذه التحديات من خلال إجراءات مستعجلة وطويلة الأمد، كان أبرزها:

- **إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم (1963/1964)** : مثلت هذه اللجنة الإطار المؤسسي الأول لوضع استراتيجية وطنية للإصلاح التربوي.
- **ترسيخ الهوية: التعريب و الجزأرة**

-**التعريب** :بدأ تطبيق التعريب بشكل تدريجي ومنظم. فمع بداية السنة الدراسية 1962، أدخلت اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية. وتقرر **تعريب السنة الأولى ابتدائي تعريبا كاملا** في الموسم الدراسي[2] 1964/1963، ثم توسع ليشمل السنة الثانية في 1967، معزيادة الحصص

1عبد العالي دبلة، **دولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004، ص104.

2 الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص42.

الأسبوعية للعربية في الصفوف الأخرى.

-**الجزأرة** :شملت تأصيل المحتوى التعليمي حيث تم العمل على: تطوير البرامج الدراسية لتتوافق مع الهوية الوطنية، اعداد كتب مدرسية بواسطة فرق بيداغوجية جزائرية وطبعها محليا، وتكوين المعلمين الجزائريين وتسريع وتيرة "جزأرة" الهيئة التعليمية، حيث قفزت نسبة المعلمين الجزائريين في الطور الابتدائي من **15%**سنة 1962 إلى أكثر من **80%**بحلول 1970، وكذلك جزأرة الإدارة التربوية باستبدال الإدارة الفرنسية بوزارة وطنية للتربية.

- **توفير الإطارات البشرية لسد العجز:** لمواجهة النقص الحاد في المعلمين، اتبعت الدولة استراتيجيات متعددة:

-**التوظيف المباشر** :توظيف آلاف الحاصلين على مستوى مقبول من التعليم في اللغتين العربية والفرنسية.

-**التعاون الثقافي** :الاستعانة بـ **7691**معلم فرنسي، ونحو **2500**معلم من المشرق العربي (مصر، سوريا، العراق، الأردن، لبنان).[1]

-**الاستعانة بالطلبة الجزائريين** في الخارج واستدعاؤهم.

-**اعتماد أنظمة بيداغوجية استثنائية** كتجمع الأفواج، والتناوب على القاعات، والتخفيض من الحجم الساعي.

- **تفعيل مبدأ ديمقراطية التعليم**: ترجمت الدولة هذا المبدأ عبر حزمة من التدابير شملت: الدعم النفسي والتربوي للتلاميذ، توزيع منح مالية للأسر محدودة الدخل، برامج بناء مدارس مكثفة في المناطق الريفية المحرومة سابقا[2]، وتوفير النقل المدرسي وإقامة الداخليات، إقامة شبكة واسعة من المطاعم المدرسية قدمت 600ألف وجبة ساخنة يوميا لمقاومة سوء التغذية.

- **التوجيه العلمي والتقني:** عززت الدولة هذا التوجه عبر **تعزيز الشعب العلمية** في جميع المراحل، **وتوجيه الطلبة** نحوها، **وإنشاء معاهد عليا متخصصة** في مجال الهندسة والتكنولوجيا.

1 سفيان لوصيف، مرجع سابق، ص259.
2 الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص43.

3-خصائص النظام التعليمي في الجزائر خلال العقد الأول ما بعد الاستقلال (1962 - أوائل السبعينيات)

شهدت المنظومة التعليمية في الجزائر غداة الاستقلال تحولات جذرية بهدف بناء نظام وطني يلبي احتياجات الدولة الحديثة. ويمكن إبراز أبرز خصائص هذه المرحلة على النحو التالي:

أولا: هيكلة التعليم ما قبل الجامعي

-**التعليم الابتدائي** :امتدت مرحلته إلى ست سنوات، وكانت تختم بامتحان وطني يعرف بـ"مسابقة السنة السادسة"، يؤهل الناجحين فيه للالتحاق بالتعليم المتوسط.

-**التعليم المتوسط** :شكل مرحلة انتقالية لمدة أربع سنوات، وتنوع إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

-**التعليم العام** :مدة الدراسة أربع سنوات، وكان يتوج بشهادة الأهلية (شهادة التعليم المتوسط لاحقا).

-**التعليم التقني** :مدة الدراسة ثلاث سنوات، ويتوج بشهادة الكفاءة المهنية في 29 تخصصا صناعيا و4 تجارية، وكان يدرس في 83 معهدا للذكور و65 للمؤنات.

-**التعليم الفلاحي** :بدأ بثلاث سنوات (1964-1968) ثم أصبح أربع سنوات، ويتوج بشهادة الكفاءة الفلاحية. أما تعليم الإناث في هذا المجال فاقتصر على سنتين في المعاهد المؤلية الفلاحية[1].

-**التعليم الثانوي** :تفرع إلى:

- **الثانوي العام** :مدة الدراسة ثلاث سنوات، ويؤهل لشهادة البكالوريا في شعب (رياضيات، علوم تجريبية، آداب).
- **الثانوي التقني** :مدة الدراسة ثلاث سنوات[2]، ويؤهل أيضا لشهادة البكالوريا في شعب تقنية.
- **التعليم الصناعي والتجاري** :مدة الدراسة خمس سنوات، وكان يتوج بشهادة الأهلية في الدراسات الصناعية والتجارية.

1 الطاهر زرهوني، مر جع سابق، ص91.
2 الطاهر زرهوني، مر جع سابق، ص91.

ثانيا: التجارب والتعديلات الهيكلية

-**ظهور التعليم المتوسط المتعدد التقنيات** :كبديل لتجربة التعليم التقني القصير المدى، حيث تم تحويل 162 معهدا للتعليم التقني والفلاحي إلى مؤسسات للتعليم المتوسط متعدد التقنيات.
-**توحيد آليات الانتقال** :تم وضع معايير موحدة لانتقال التلاميذ من التعليم المتوسط إلى الثانوي، بنسبة 30% آليا للأوائل، و40% للباقين حسب الطاقة الاستيعابية[1].
-**تراجع التعليم التقني** :عانى هذا النمط من عدم الاستقرار due to الإصلاحات المتلاحقة، مثل إلغاء التكوين قصير المدى وتكوين التقنيين السامين (1976)، مما أدى إلى تراجع أعداد تلاميذه بين 1974 و1980[2].

ثالثا: السياسات اللغوية والإدارية

-**تعريب المنظومة التعليمية** :تم استعادة مكانة اللغة العربية كلغة تدريس أساسية في المرحلة الابتدائية، كخطوة نحو تعميمها في جميع المستويات.
-**مجانية التعليم وإلزاميته** :أقرت الدولة سياسة مجانية التعليم في جميع مستوياته، مدعومة بتوفير الكتاب المدرسي لتجسيد مبدأ ديمقراطية التعليم. كما أعلن إلزامية التعليم حتى سن 13 أو 14 سنة.
-**تأهيل الشهادات الوطنية** :تم إلغاء النظام الفرنسي للبكالوريا بموجب مرسوم 1963، واستحدثت بدلاً عنها شهادة البكالوريا جزائرية تمنح في نهاية السنة الثالثة ثانوي.

رابعا: التحديات والنتائج

-**تضاعف الطاقة الاستيعابية** :ارتفع عدد الأقسام الدراسية بشكل ملحوظ من 27,000 قسم عام 1965 إلى 50,000 قسم عام 1978.
-**ارتفاع نسبة التمدرس** :قفزت نسبة التمدرس بين الأطفال الجزائريين من 20% بعد الاستقلال مباشرة إلى 70% في نهاية هذه المرحلة، مما يعكس جهود الدولة الكبيرة في محو الأمية ونشر التعليم.

1 الطاهر زرهوني، مر جع سابق، ص94.
2 الطاهر زرهوني، مر جع سابق، ص98.

-**التحدي القائم** رغم هذه الإنجازات، استمر وجود تحديات، أبرزها عدم قدرة نصف خريجي الابتدائي على مواصلة التعليم المتوسط due to نقص الأماكن، مما أدى إلى ظاهرة تسرب الأطفال في سن 14 فما فوق إلى الشوارع.

4-نتائج وتقييم تجربة الإصلاح التربوي المستعجل:

على الرغم من الأولوية القصوى التي حظيت بها قطاع التربية والتعليم غداة الاستقلال، والجهود الجبارة التي بذلت لرفع مستوى التعليم كميا، فإن تجربة الإصلاح التربوي المبكرة قد اتسمت بالاستعجال، مما أدى إلى ظهور جملة من الإشكاليات والنواقص التي حالت دون تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة. ويمكن إجمال أبرز هذه النتائج في النقاط التالية:

-**تدني نوعية التعليم** :كان من أبرز التحديات انخفاض المستوى النوعي للتعليم، والذي أرجع بشكل أساسي إلى ضعف تأهيل الهيئة التدريسية، حيث تم الاعتماد على إطار "المعلمين المعمرين (MONITEURS) "ذوي التأهيل المتواضع، وذلك بهدف سد العجز الحاد في الكوادر.

- **استمرار الهياكل والمناهج التقليدية** :لم تستطع المحاولات الإصلاحية المبكرة التحرر بشكل كافٍ من الإرث البيداغوجي والإداري الاستعماري. فبقيت البرامج وطرق التدريس والتنظيم الإداري تقليدية إلى حد كبير، وفشلت في اكتساب الطابع الوطني الأصيل. كما أن سياسة الإسراع في تكوين المعلمين للتخلص من الاعتماد على الخبراء الأجانب مرتفعي التكلفة قد جاءت على حساب الجودة والنوعية.

- **محدودية نتائج "الجزأرة** :"اقتصر تطبيق سياسة "الجزأرة" – استعادة الهوية الوطنية – في أغلب الأحيان على الجانب الإداري وهيئة التدريس، دون أن تمتد جذريا لإصلاح المضامين والرؤى التربوية.

- **بطء وتيرة التعريب وعدم اكتمالها** :لم يتجاوز نسبة التعريب في التعليم الابتدائي آنذاك 72% من مجموع المعلمين. كما بقي تطبيق اللغة العربية محصورا في حدود شكلية، حيث تأخر تعريب المناهج الدراسية بالكامل إلى فترات لاحقة، ولم يكتمل إلا خلال المخطط الرباعي الثاني.

-**طبيعة الإصلاحات الجزئية والترقيعية** :لم تستطع هذه الإصلاحات تجاوز سياسة "ترميم" النظام القائم ومواجهة الضغط الاجتماعي لتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الانتساب المدرسي، بدلا من بناء نظام تربوي جديد متكامل.

- **قصور المناهج وبقاء النهج التقليدي** :استمرت المناهج في التركيز على التلقين والحفظ وتكديس المعلومات، بدلاً من بناء المهارات وتنمية الفكر النقدي. وقد فشلت سياسة تكييف الإرث التربوي الاستعماري في إنتاج نموذج تعليمي تحرري، واكتفت بإنتاج متعلم انفعالي يتسم بالتبعية الفكرية.

-**التضحية بالنوعية لصالح الكم** :أدى الإقبال الهائل على التعليم وتعطش الجزائريين للمعرفة إلى خلق تناقض صعب بين متطلبات التوسع الكمي وضرورات ضمان الجودة. فتمت المراهنة على تنمية التعليم على حساب النوعية التربوية، مما انعكس سلباً على المستوى الدراسي للمتعلمين.

-**تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي** :ساهمت عوامل متعددة في ارتفاع نسبة التسرب، مثل الحاجة إلى العمل المساند للأسرة، وضعف الوعي التربوي لدى بعض الأولياء، وعدم متابعتهم لمسار أبنائهم الدراسي، مما قلل من فعالية جهود المؤسسات التربوية.

- **الاكتظاظ في الأقسام الدراسية** :وصل عدد التلاميذ في القسم الواحد في العاصمة وضواحيها خلال السبعينيات والثمانينيات إلى 45 تلميذاً وأكثر، خاصة في التعليم المتوسط. وقد أثر هذا الاكتظاظ سلباً على جودة التحصيل العلمي وعمليات التواصل البيداغوجي.

تميزت هذه المرحلة الحرجة بمحاولة جريئة لإرساء منظومة تربوية وطنية تستجيب للتعطش المجتمعي لاستعادة الهوية وتجاوز الأنظمة الموروثة. غير أن ثقل الإرث الاستعماري، المتمثل في الرؤى والتصورات التي ترسخت لدى النخب الحاكمة نفسها، بالإضافة إلى ضخامة التحديات (كالأمية ونقص البنى التحتية والموارد)، جعلت من الصعب تحقيق القطيعة المنشودة في غضون ثلاث سنوات فقط. وقد أشار الرئيس أحمد بن بلة نفسه إلى صعوبة تجاوز إرث النظام المدرسي الفرنسي في ظل معاناة المجتمع من البؤس والأمية، مما يجعل من هذه الفترة محاولة تأسيسية في سياق بالغ التعقيد، أكثر منها إصلاحاً شاملاً وناجزاً.

الدرس 04: الإصلاحات التربوية في الجزائر/ إصلاحات التعليم ما قبل الجامعي

أمرية 16 أفريل 1976 والتعليم الأساسي في الجزائري

جسد **ميثاق 1976** إطارا إصلاحيا شاملا للنظام التربوي في الجزائر، مستجيبا لمتطلبات مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أعقبت سلسلة من التحولات الوطنية. وقد جاء هذا الميثاق كرد فعل لاتساع نطاق التعليم وتعدد مراحله وتنوع تخصصاته، مما أدى إلى ارتفاع الطلب الاجتماعي عليه، خاصة بعد تأكيده على المبادئ الأساسية: الالزام، والمجانية، والديمقراطية، والتعريب، والجزأرة.

مثل الميثاق منظومة إصلاحية شاملة تضمنت جملة من المبادئ والآليات والاتجاهات الرامية إلى إعادة هيكلة النظام التعليمي الموروث وتحديثه على جميع المستويات، سعيا لبناء مدرسة جزائرية قادرة على المنافسة والانفتاح على المحيط السوسيو اقتصادي، ومواكبة التطورات العلمية العالمية. ولضمان توافق المنظومة التربوية مع أهداف الثورة، أولت أهمية بالغة للتكوين الإيديولوجي والسياسي والمدني والديني والأخلاقي في برامجها، تماشيا مع الاختيارات الوطنية الأساسية[1]، مع تصميم برامج تعليمية وتكوينية ملائمة لمختلف المراحل.

وفي هذا الإطار برز دور المدرسة الأساسية كضامن لحق كل طفل جزائري في الدراسة لمدة تسع سنوات، تزوده خلالها بالمعارف والمهارات التي تؤهله للاندماج في الحياة المهنية، ليصبح عنصرا فاعلا في المجتمع. كما نصت الوثيقة على ضرورة انسجام العمل التربوي مع القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية، وغرس قيم العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، مع تأكيد خاص على تعميم اللغة العربية كلغة تعليمية في جميع المراحل دون استثناء.

وربط الميثاق النظام التربوي بالتنمية الشاملة للمجتمع الجزائري، حيث جعل التعليم في المدرسة الأساسية إلزاميا ومجانيا لجميع الأطفال من سن السادسة إلى السادسة عشرة. كما أولى موضوع الجزأرة

1 الطاهر زرهوني، مرجع سابق،1993 ص8.

أهمية كبرى، حيث شملت عمليات التمكين التدريجي لمحتويات البرامج التعليمية، وأطر التدريس، والتشريع المدرسي، وهي عملية انطلقت فعليا منذ عام 1962 عبر جزأرة الكتاب المدرسي بواسطة المعهد التربوي الوطني.

وبهذا أصبح النظام التربوي من اختصاص الدولة حصريا، حيث تولت وزارة التربية الوطنية مسؤولية الإشراف على الإصلاح عبر كامل ولايات الجزائر، مما جعل التعليم نظاما مركزيا بحتا، يفتقر إلى المشاركة المجتمعية الواسعة.

1- مبررات الإصلاح الشامل لنظام التعليم:

مثل إصدار الأمرية المؤرخة في 16 أبريل 1976 نقلة نوعية في تاريخ التربية والتعليم في الجزائر المستقلة، وذلك استجابة لمجموعة مترابطة من المبررات والضرورات الوطنية. يمكن تصنيف هذه المبررات على النحو التالي:

أولا: المبررات السياسية والهوياتية الوطنية

-**تجسيد السيادة الوطنية وبناء الدولة الحديثة** :جاء الإصلاح ليكون امتدادا للثورة التحريرية[1]، وليحقق أحد أهدافها الأساسية المتمثل في استعادة القرار الوطني في مجال التربية بعد سنوات من الفوضى والارتجال في تسيير الشؤون العامة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

-**قطع الصلة مع الماضي الاستعماري** :سعى الإصلاح إلى إزالة الرواسب الاستعمارية، لا سيما القيود التي فرضها الاستعمار على اللغة العربية، وتقويض الأسس التي قام عليها المجتمع الجزائري.

-**تأكيد الهوية الوطنية والأصالة** :هدف الإصلاح إلى "إضفاء الصيغة الوطنية على المنظومة التربوية" من خلال: تعريب التعليم وجعل اللغة العربية لغة التربية والتعليم الأساسية، نشر القيم الأصيلة وترسيخ القيم الروحية والثقافية الوطنية والإسلامية الأصيلة.

-**تكريس الوحدة الوطنية** :من خلال مبدأ "وحدة التربية وشموليتها"، سعى الإصلاح إلى جعل المدرسة أداة لبناء مجتمع متماسك، ووسيلة لتدريب النشء على الروح الجماعية، وجسرا طبيعيا بين الأسرة والمجتمع.

1 محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص217.

ثانيا: المبررات الفلسفية والمنهجية

-**غياب فلسفة تربوية وطنية** :أشارت الأمرية إلى انعدام فلسفة تربوية وتعليمية جزائرية واضحة بعد الاستقلال، مما استدعى وضع إطار منهجي وفلسفي جديد يستمد شرعيته من اهتمامات الشعب وواقعه.

-**ربط التعليم بالثورة والتنمية** :أكد الإصلاح على أن تطور المنظومة التربوية يجب أن يكون "شديد الصلة بالحركة الثورية" ومتطلبات بناء الدولة وتحقيق التنمية الشاملة.

-**ربط النظري بالتطبيقي** :سعت الإصلاحات إلى عصرنة المنظومة من خلال إقامة تربية شاملة ومتوازنة تربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي[1]، بهدف إعداد الشباب للحياة العملية والاندماج في سوق العمل.

ثالثا: المبررات البيداغوجية والتنظيمية

-**معالجة الاختلالات الهيكلية** :عانت المنظومة القديمة من:

-**غياب الإطار التشريعي** :افتقار المدرسة إلى نصوص تشريعية جزائرية تنظم عملها.

-**هيكلة غير واضحة** :عدم وضوح هيكلة المنظومة التعليمية وأهدافها.

-**الازدواجية اللغوية** :وجود شعب معربة وأخرى مفرنسة[2]، مما أدى إلى تفاوت في المستوى وشرخ ثقافي.

-**الارتفاع المقلق في معدلات الرسوب والتسرب** :كانت نسب الرسوب والتكرار في تزايد مستمر، كما تفشت ظاهرة التسرب المدرسي، مما أدى إلى عودة "شبح الأمية" لا سيما في صفوف الإناث.

-**ضعف مستوى المنظومة** :شمل ذلك ضعف مستوى المعلمين والأساتذة، وحاجتهم الماسة إلى التكوين والتدريب المستمر.

-**إشكالية التعليم المتوسط** :تميز هذا الطور بـ:

-**عدم الشمولية والإجبارية** :لم يكن التعليم المتوسط إلزاميا ولا متاحا للجميع.

-**طبيعة التكوين المزدوجة** :تنقل بين التكوين النظري العام والتكوين التقني المحدود جدا.

-**صعوبة إعادة التوجيه** :كان التلاميذ الذين يتوقفون عن الدراسة في المرحلة الابتدائية يعانون

1 نفس المرجع، ص 119.

2 أحلام مرابط، **واقع المنظومة التربوية في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، بسكرة، 2006، ص70..

من صعوبة الإدماج في مراكز التكوين المهني بسبب ضعف قاعدة المعرفة، واستحالة التحاقهم بسوق العمل بسبب صغر سنهم.

رابعا: المبررات الاجتماعية والاقتصادية

-**تعبئة الطاقات البشرية** :اعتبرت التربية من "المسائل الكبرى التي تقتضي تعبئة واسعة" للشعب الجزائري، الذي كان يولي عبر العصور عناية كبيرة لقضايا التعليم.
-**بناء الإنسان الجزائري الجديد** :حملت المدرسة مسؤولية بناء المجتمع على أسس متينة، وإعداد النشء لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية، وتعزيز قيم التعاون والتفاعل الإيجابي.

2-المبادئ والأهداف التربوية في أمرية 1976/04/16:

أسست الأمرية المؤرخة في 16 أبريل 1976 لمنظومة تربوية وطنية جزائرية مستقلة، محددةرسالتها العليا وأسسها الفلسفية والتشريعية في مواد واضحة. يمكن تصنيف هذه المبادئ والأهداف على النحو التالي:

أولا: الأسس الفلسفية والمرجعية للمنظومة

حددت المادة الثانية من الأمرية الإطار المرجعي الذي تنضوي تحته المنظومة التربوية، والمتمثل في:

-**الثوابت الوطنية والهوياتية** :الالتزام بـ**"القيم العربية الإسلامية "**كمرجعية أساسية لتشكيل الهوية الثقافية والروحية للمواطن الجزائري.
-**الاختيار المجتمعي** :اعتماد **"المبادئ الاشتراكية "**كإطار لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وترجمة ذلك في سياسات تربوية تخدم قيم العدالة والتضامن.

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية والغايات الكبرى

حددت المادة الثانية الأهداف الاستراتيجية العليا للمنظومة، والتي تتمثل في:

-**بناء الشخصية المتوازنة**" :تنمية شخصية الأطفال والمواطنين" ليكونوا أفرادا متكاملين قادرين على المساهمة بفعالية في المجتمع.
-**الإعداد للحياة والعمل**" :إعدادهم للعمل والحياة"، مما يجعل التربية عملية وظيفية تهدف إلى تأهيل الفرد للاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

-**تكوين الرصيد المعرفي**" :اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية" لمواكبة متطلبات العصر وبناء مجتمع قائم على المعرفة.

-**ترسيخ القيم الوطنية**" :تنشئة الأجيال على حب الوطن" لتعزيز الانتماء والولاء للوطن.

-**تحقيق العدالة الاجتماعية**" :الاستجابة للمتطلبات الشعبية إلى العدالة والتقدم"، مما يجعل المنظومة التربوية أداة للتحول الاجتماعي المنشود[1].

ثالثا: المبادئ التشغيلية والتطبيقية للمنظومة

وضحت المواد من الثالثة إلى السادسة عشرة المبادئ الحاكمة لعمل المنظومة، والتي يمكن إجمالها في:

مبادئ الحقوق والعدالة:

-**العدالة والمساواة** :يقوم النظام التربوي على "مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب"، ومكافحة كافة أشكال التفرقة والتمييز.

-**إلزامية ومجانية التعليم** :يعد التعليم "إجباريا لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى السنة السادسة عشرة"، كما أنه "مجاني في جميع المستويات والمؤسسات."

-**تكافؤ الفرص** :تكفل الدولة "إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي دون أي تحديد، سوى القدرات الذاتية من جهة، ووسائل وحاجات المجتمع من جهة أخرى."

مبادئ الهوية والانفتاح:

-**تعريب التعليم**" :يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين، وفي جميع المواد"، وهو ما يؤكد الطابع الوطني والسيادي للمنظومة.

-**تعلم اللغات الأجنبية**" :ينظم تعليم لغة أو عدة لغات أجنبية"، مما يعكس سعي المنظومة إلى الانفتاح على العالم مع وضع ضوابط لهذا الانفتاح.

مبادئ الربط بالمجتمع والتنمية:

-**ربط التعليم بالحياة العملية**" :يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية وينفتح على العلوم والتقنيات"،

1محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 221.

ويخصص جزء من المناهج "للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا"

-**الارتباط بالمخطط الوطني**" :يرتبط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية"، مما يجعله رافدا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

-**مشاركة الأسرة والمجتمع**" :تشترك الأسرة في العمل التربوي" للمؤسسات، كما يشارك المعلمون والشباب في تسيير مؤسسات التربية والتكوين، لخلق "مجتمعا تربويا حقيقيا"

مبادئ الحوكمة والتسيير:

-**احتكار الدولة للتخطيط التربوي**" :النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة، ولا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد"، مما يؤكد الطابع المركزي والسيادي للتعليم.

-**التكوين المستمر** :توفر الدولة "التربية والتكوين المستمر لمواطنيها ومواطناتها الذين يرغبون فيه دون تمييز"، مؤكدة بذلك على مبدأ التعلم مدى الحياة.

-**أولوية التربية**" :التربية مصلحة عامة من مصالح الأمة، وذات أولوية"، مما يخول للدولة استدعاء أي شخص حسب تكوينه لتعزيز النشاط التربوي.

شكلت مبادئ وأهداف إصلاح 1976 رؤية شاملة ومتكاملة لبناء المواطن الجزائري المنشود: مواطن متجذر في هويته العربية الإسلامية، منفتح على المعارف العالمية، مسلح بالعلم والتقنية، ومستعد للمساهمة في بناء مجتمع قائم على العدالة والتقدم. وقد وضعت هذه المبادئ الأسس القانونية والتربوية لمنظومة تعليمية وطنية موحدة، حاولت الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

3-التطورات التربوية في المدرسة الجزائرية في ظل إصلاحات 1976:

تعد إصلاحات المدرسة الأساسية التي أقرها ميثاق 1976 نقلة نوعية في مسار التطوير التربوي في الجزائر، حيث هدفت إلى إدماج المدرسة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وجعلها قاطرة للتنمية الثقافية والعلمية والتكنولوجية. ويمكن إبراز أبرز هذه التطورات على النحو الآتي:

أولا: الهيكلية التنظيمية والنظام التعليمي

-**إنشاء المدرسة الأساسية** :تم إرساء نظام تعليمي جديد يقوم على المدرسة الأساسية الموحدة ذات التسع سنوات، والتي تعد مرحلة تعليمية إلزامية تستهدف الفئة العمرية 6-16 سنة، بهدف توفير حد أدنى مشترك من المعارف والمهارات الأساسية.

-**إنشاء المدرسة الثانوية الشاملة** :تم تطوير التعليم الثانوي ليشمل تعددية في الفروع والمسارات[1]، مما يسمح بتنويع الخيارات التعليمية والتكوينية للتلاميذ.

ثانيا: الأهداف التربوية والتعليمية

سعت المدرسة الأساسية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، منها:

-**التمكين اللغوي** :تعزيز مكانة اللغة العربية كلغة تعليمية رئيسية، مع الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية لتمكين التلاميذ من الانفتاح على الحضارات الأخرى[2].

-**التكوين المتكامل** :تحقيق تكوين متوازن يشمل الجوانب العلمية والأدبية والرياضية والتكنولوجية، مع التركيز على ربط المعرفة بحاجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

-**التربية على القيم** :ترسيخ القيم الوطنية العربية الإسلامية، وغرس مبادئ العدالة والمساواة، وتعزيز الانتماء الحضاري والهوية الوطنية.

-**التكامل بين العلم والتطبيق** :الدمج بين المعرفة العلمية وتطبيقاتها العملية، والاهتمام بالتربية التكنولوجية والعمل اليدوي كأحد مرتكزات التنمية الحضارية.

ثالثا: المبادئ الموجهة للإصلاح

-**الديمقراطية والمجانية** :تأكيد مبدأ مجانية التعليم في جميع المراحل، وضمان تكافؤ الفرص لجميع فئات المجتمع.

-**الربط بالمحيط الاجتماعي** :تحويل المدرسة إلى فضاء حيوي يتفاعل مع قضايا المجتمع، ويساهم في تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الشاملة.

-**التكامل بين التربية والتكوين** :معالجة إشكالية الفصل بين التعليم النظري والتكوين المهني، والسعي لتحقيق تكوين متوازن يشمل الجوانب الوجدانية والعقلية والمهارية.

رابعا: الآليات التنفيذية

-**التعليم الإلزامي** :جعل التعليم أساسيا وإلزاميا لكل الأطفال البالغين سن السادسة، مع العمل على

1 تركي رابح، مرجع سابق، ص122.
2أحلام مرابط، مرجع سابق، ص89.

تعميمه تدريجيا منذ العام الدراسي 1981/1980.

-**المركزية الإدارية** :إسناد مهمة الإشراف على النظام التربوي لوزارة التربية الوطنية بشكل مركزي، مع التأكيد على عملية "الجزأرة" (التأصيل) في المحتويات والبرامج والأطر.

1-3 أهمية وهيكلة المدرسة الأساسية في النظام التربوي الجزائري:

تمثل المدرسة الأساسية الركيزة الأساسية في الهيكل التربوي الجزائري، حيث تتبلور أهميتها في عدة أبعاد:

-**البعد الاجتماعي** :تشكل جسرا وظيفيا يربط بين الحياة الدراسية والحياة المجتمعية، حيث تسهم في إعداد المواطن الصالح المنتج، القادر على التعامل مع التحديات العملية والإدارية.

-**البعد التعليمي** :تساهم في القضاء على الأمية وظاهرة التسرب المبكر، من خلال توفير تسع سنوات تعليمية متواصلة تضمن حدا أدنى من المعارف الأساسية.

-**البعد التكاملي** :تجمع بين التعليم النظري الأكاديمي والتدريب التقني، مما يمكن التلاميذ من اكتساب مهارات عملية تتيح لهم الاندماج في سوق العمل.[1]

1-1-3 الهيكلة التنظيمية للمدرسة الأساسية: تم تقسيم المدرسة الأساسية وفق المخطط الرباعي (1974-1977) إلى مرحلتين متكاملتين:

-**المرحلة الابتدائية** :مدتها ست سنوات (6-12 سنة)، وتركز على:

-اكتساب الكفاءات الأساسية في اللغة العربية والرياضيات.

-التربية الإسلامية والعلوم الاجتماعية.

-الاندماج في البيئة المحلية من خلال دراسة التاريخ والجغرافيا.

-**مرحلة ما فوق الابتدائي (التعليم المتوسط)** :مدتها ثلاث سنوات (13-15 سنة)، وتهدف إلى:

ربط المعرفة النظرية بالتطبيقات التكنولوجية والاقتصادية.

-إعداد المواطن المنتج (دمج الفكر والعمل).

تم تنفيذ المشروع بشكل تدريجي بدءا من العام الدراسي 1981/1980، حيث:

-تم توسيع نطاق المشروع سنويا ليشمل مستويات جديدة.

1 تركي رابح، مرجع سابق، ص104.

-أدخلت تحسينات على المناهج والأنشطة التربوية.
-عمم الطور الثالث (التعليم المتوسط) بدءا من 1983/1982.

-**المدرسة الثانوية الشاملة:** تمثل امتدادا طبيعيا للمدرسة الأساسية، وتقوم على:

-دمج التعليم العام والتقني في إطار مؤسسي واحد.
-إزالة الفوارق المصطنعة بين التعليم النظري والتطبيقي[1].
-استقبال التلاميذ من سن 16 إلى 19 سنة.

وظائف التعليم الثانوي: حددها المرسوم رقم 76-35 بتاريخ 1976/04/16 في:

-تعميق المعارف المكتسبة والتخصص التدريجي.
-توأمة التعليم العام مع التعليم التقني.
-إعادة الاعتبار للعمل اليدوي.
-تنمية الثقافة التكنولوجية.
-بناء الشخصية المتكاملة من خلال الأنشطة الثقافية والرياضية.

3-1-2 النتائج المحققة:

-تحقيق نسبة جزأرة بلغت 99.59% في الطورين الأول والثاني.
-تطور كمي ونوعي في المؤسسات التربوية.
-تغطية شبه كاملة للاحتياجات من الأطر البشرية.

هكذا مثلت المدرسة الأساسية نقلة نوعية في مسار تطوير المنظومة التربوية الجزائرية، تجسيدا لرؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى بناء الإنسان الجزائري والمجتمع المتطور.

4- العوائق والتحديات التي واجهت إصلاحات 1976:

على الرغم من الطموحات الإصلاحية الكبيرة التي حملها ميثاق 1976 والتي هدفت إلى نقل المدرسة الجزائرية

1 تركي رابح، مرجع سابق، ص125.

إلى موقع ريادي، فإن التنفيذ واجه جملة من التحديات البنيوية والإجرائية، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أولا: التحديات المادية واللوجستية

-**القيود المالية** :اصطدمت متطلبات المدرسة الأساسية - خاصة في مجال البنية التحتية والتجهيزات - بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات، مما حال دون توفير الفصول المخفضة الكثافة، والمخابر العلمية، والوسائل التعليمية الكافية.

-**الضغط الديمغرافي** :تفاقمت التحديات بسبب النمو السكاني السريع، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أعداد التلاميذ مقابل محدودية الموارد المتاحة.

ثانيا: التحديات البيداغوجية والمنهجية

-**ثقل المناهج الدراسية** :اتسمت البرامج بالتشعب والتضخم، مع حجم ساعي أسبوعي مرتفع بلغ 37 ساعة، مما شكل عبئا على التلاميذ والأساتذة معا

-**غياب التكامل المنهجي** :افتقرت المناهج إلى الترابط العضوي بين المواد، كما لم يتم تحقيق التكامل الفعلي بين التعليم النظري والتقني.

-**إشكالية الكتاب المدرسي** :عانت عملية تأليف الكادر المدرسي من العجمة وغياب التخطيط الشامل، مما أدى إلى مشاكل في التوزيع وجودة المحتوى.

ثالثا: التحديات البشرية والمؤسسية

-**أزمة اليد العاملة التربوية** :تأثر أداء المربين سلبا بسبب تدهور وضعهم المادي والاجتماعي، مما انعكس على مردودية العملية التعليمية.

-**نقص التأهيل التربوي** :عانى المعلمون من نقص في التكوين الخاص بمناهج وطرائق التدريس الحديثة، خاصة في الجانب التقني والتكنولوجي.[1]

-**اكتظاظ الأقسام** :أدى تطبيق مبدأ الإلزامية إلى ارتفاع الكثافة التلاميذية، وتشكيل مجموعات غير متجانسة المستوى، مما صعب المهمة البيداغوجية.

1 بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص05.

رابعا: التحديات الهيكلية والتنظيمية

-**الغموض في مسارات التعليم الثانوي** :لم تحدد بشكل واضح العلاقة بين التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل من جهة، ومتطلبات التعليم العالي من جهة أخرى.

-**إشكالية الانتقال التلقائي** :أضعفت السياسة الانتقالية شبه الآلية بين الطور الأساسي والثانوي من قيمة شهادة التعليم الأساسي، وأثرت على الحافزية التعليمية.

-**اختلال التوازن الزمني** :عدم التوزان بين الأثلاث الدراسية، وتأثر السيرورة التعليمية بفترات الامتحانات الوطنية.[1]

1 الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص131.

الدرس 05: المجلس الأعلى للتربية

تأسس المجلس الأعلى للتربية في الجزائر كهيئة وطنية بموجب **المرسوم الرئاسي رقم 96-101 المؤرخ في 11 مارس 1996**. واستند هذا التأسيس إلى أحكام الدستور وباقتراح من رئيس الجمهورية، لا سيما في المادتين 74 و116 منه، وإلى أحكام القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أغسطس 1990 والمتعلق بمجلس المحاسبة، وكذلك الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995.

ويتمتع المجلس وفقاً للمادة الثانية من مرسوم تأسيسه، **بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي**[1]، مما يمكنه من أداء مهامه بفعالية ونزاهة. ويقع المقر الرسمي للمجلس في مدينة الجزائر.

1- المهام والاختصاصات الرئيسية:

حددت المواد المنظمة لعمل المجلس طبيعته ومهامه الأساسية على النحو التالي:

-**الطبيعة والهدف** :يعرف المجلس بوصفه **جهازاً وطنياً للتشاور والتنسيق والدراسات والتقويم** في مجال التربية والتكوين. وتتركز مسؤولياته الأساسية حول التشاور بشأن العملية التربوية، وتنسيق الآليات بين مختلف القطاعات المعنية بالتربية والتعليم.

-**المهام الوظيفية** :يشمل عمل المجلس **إجراء الدراسات** الهادفة إلى تطوير وتحسين المنظومة التربوية، وإجراء عمليات **التقويم** للوقوف على نقاط القوة والضعف في جميع مكونات المنظومة.

2- الاختصاصات التفصيلية للمجلس:

يضطلع المجلس بمجموعة من الاختصاصات الجوهرية التي تجسد دوره المحوري في رسم السياسة التربوية، ومن أبرزها:[2]

-**وضع السياسات والتقويم** :يشارك المجلس في **إعداد السياسة الوطنية للتربية والتكوين وتقويمها**، بهدف ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية، وتحسين مردودها، ومواءمتها مع متطلبات التنمية

1 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، المديرية الفرعية للتوثيق، عدد خاص، 1996، ص04.
2 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، نفس المرجع، ص04.

الاقتصادية والاجتماعية.

-**الدور الاستشاري** :يدرس المجلس ويبدي رأيه في مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالتربية والتكوين على جميع المستويات وجميع جوانبها، كما يعمل على ضمان استمرارية وديمومة التشاور بين أعضائه.

-**الأخلاقيات والهوية** :يساهم المجلس في **إعداد قواعد آداب وأخلاقيات مهنة التربية والتعليم** .كما يضطلع بدور رئيسي في ترسيخ **قيم الهوية الثقافية الجزائرية**، ولا سيما قيم ثورة نوفمبر 1954 المجيدة، من خلال العمل على إدماج هذه القيم والمبادئ في المناهج التعليمية، وتدريس التاريخ والثقافة الوطنيين، وذلك لتأصيل مكونات الشخصية الوطنية في نفوس النشء.

-**دراسة المشاريع والمخططات** :يختص المجلس بدراسة مشاريع الإصلاح التي تقدمها القطاعات المعنية بالتربية والتكوين وإبداء الرأي فيها. كما يدرس مخططات العمل القطاعية للوزارات المكلفة بالتربية والتكوين ويتحقق من انسجامها على المستويين الداخلي والخارجي.

-**البحث والمتابعة الدولية** :يقوم المجلس، بانتظام، بمتابعة تنفيذ السياسة الوطنية في التربية والتكوين. وينجز أعمال البحث والدراسات والتحقيقات التي تفيد في أعماله، أو يكلف جهات أخرى بإنجازها. ويصدر المجلس آراء فنية وتوصيات في جميع المسائل الداخلة في مجال اختصاصه، كما يتابع التطورات والتوجهات الدولية الكبرى في ميدان التربية والتكوين للاستفادة من التجارب والنماذج الناجحة عالميا.

-**التواصل والتعاون** :يحق للمجلس تنظيم تظاهرات علمية ونشر منشورات إعلامية عن أنشطته، وإقامة علاقات تعاون وتبادل وتشاور مع الأجهزة الأجنبية المماثلة والمنظمات الدولية في المجالات التي تدخل في نطاق اختصاصه.

3- الهيكل التنظيمي وتشكيل المجلس الأعلى للتربية:

تنص المادة التاسعة من المرسوم التأسيسي على أن أجهزة المجلس الأعلى للتربية تتكون من:

- ✓ **الجمعية العامة**
- ✓ **الرئيس**
- ✓ **المكتب**
- ✓ **اللجان الدائمة**
- ✓ **أمانة إدارية وتقنية** لدعم أعمال المجلس.[1]

1 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، نفس المرجع، ص05.

3-1 تشكيل الجمعية العامة:

حددت المادة العاشرة تشكيل الجمعية العامة التي تضم 25 عضوا يمثلون قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية متنوعة، مما يعكس النظرة الشمولية للتعليم كقضية وطنية تتقاطع مع جميع مجالات التنمية. ويمكن تصنيف أعضائها على النحو التالي:

-**القطاعات الحكومية** :ممثلون عن الوزارات المعنية بالتربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، الدفاع الوطني، الصناعة، الطاقة، المجاهدين، الفلاحة، التجهيز، السكن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة التقليدية، الشباب والرياضة، الثقافة، الشؤون الدينية، الصحة، التشغيل، التخطيط، والوظيف العمومي.

-**المؤسسات الدستورية والهيئات الوطنية** :ممثل عن المجلس الأعلى الإسلامي، المحافظة السامية للأمازيغية، والأكاديمية الوطنية للغة العربية.

هذا التشكيل يبرز **الطبيعة التكاملية** لسياسة التربية والتكوين، حيث يضمن مشاركة جميع القطاعات الحيوية في صياغة الرؤية التعليمية وضمان انسجامها مع متطلبات التنمية الشاملة.

3-2 تمثيل الفاعلين في الميدان التربوي:

إلى جانب الممثلين الرسميين، يضم المجلس 72 عضوا يمثلون الكوادر التربوية والنقابات والمجتمع المدني، وفق التقسيم التالي:[1]

- ✓ **المربون والمعلمون** 30عضوا من تعليمي الأساسي والثانوي.
- ✓ **الأساتذة الجامعيون والباحثون** 25عضوا من قطاع التعليم العالي.
- ✓ **مؤطرو التكوين المهني** 15عضوا.
- ✓ **مؤطرو الطفولة والشباب** :عضوين من قطاعي الحماية الاجتماعية والشباب.
- ✓ **النقابات وأولياء الأمور** 30عضوا موزعين على: 06ممثلين عن جمعيات أولياء التلاميذ، 06 ممثلين عن النقابات المعتمدة في التربية الوطنية،06 ممثلين عن النقابات المعتمدة في التعليم العالي ،06 ممثلين عن النقابات المعتمدة في التكوين المهني.

1 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، نفس المرجع، ص06.

- ✓ **طلبة التعليم العالي** 6ممثلين.
- ✓ **شخصيات من الخبراء والمتخصصين** 30 شخصية من مجالات التربية والعلوم والثقافة والاقتصاد، يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي.

3-3 آلية التعيين والمدة:

تكفل هذه التشكيلة الموسعة تمثيلاً شاملاً لكافة الأطراف الفاعلة في الحقل التربوي، مما يعزز شرعية القرارات الصادرة عن المجلس وقابليتها للتطبيق. وتنص المادة 14 على أن **مدة العضوية في المجلس هي خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة**، ويعين جميع الأعضاء بموجب **مرسوم رئاسي**، مما يضمن الاستقرار والمكانة الرسمية للمجلس

4-الهيكل الداخلي واللجان الدائمة:

تم تحديد الهيكل الداخلي للمجلس الأعلى للتربية من خلال خمس لجان دائمة، كل منها مختص بمجال محوري، وذلك كما ورد في المادة (25) من الوثيقة التأسيسية. وتتمثل هذه اللجان فيما يلي:[1]

-**لجنة التعليم** :تختص بوضع **التصورات الاستراتيجية** والتوجيهات العامة في ميدان التعليم، بما يحدد الخيارات الأساسية لمساره.

-**لجنة التكوين** :تتركز مهمتها على رسم **استراتيجية منسجمة وعقلانية** لتكوين المربين والمؤطرين، ووضع سياسات تأهيلهم وتكييفهم المهني المستمر.

-**لجنة البحث والدراسات الاستطلاعية** :تختص بتحديد العناصر الاستراتيجية لتطوير منظومة التربية والتكوين، مستخدمة في ذلك كافة الوسائل المتاحة لإجراء البحوث والدراسات التطلعية.

-**لجنة المتابعة والتقويم**: تتحمل مسؤولية تقويم ظروف ومراحل تطبيق السياسة الوطنية للتربية والتكوين، لضمان فعالية التنفيذ وتحقيق الأهداف.

-**لجنة العلاقات مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي**: تهدف إلى تعزيز ربط مخرجات التكوين بسوق العمل والسهر على تحقيق أهداف سياسة المواءمة بين التكوين والتشغيل.

1 النشرة الرسمية للتربية الوطنية، نفس المرجع، ص08..

5- الاستقلالية المادية والمالية:

لضمان استقلالية المجلس وفاعليته في أداء مهامه، كفلت المادة (41) توفير الموارد اللازمة، حيث تلتزم الدولة بوضع **الوسائل البشرية والمادية والمالية** الضرورية تحت تصرفه. ويتمتع المجلس بموازنة مستقلة يكون رئيسه هو الآمر بصرفها، مما يعزز استقلاليته الإدارية والمالية ويضمن سلاسة عمل أجهزته المختلفة.

الدرس 06: اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

تم تأسيس **اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية** بموجب **المرسوم الرئاسي رقم 101-2000 المؤرخ في 09 مايو 2000**، وذلك استجابة للحاجة الملحة لإجراء تقييم شامل وإصلاح جذري لمنظومة التربية والتعليم في الجزائر مع دخول الألفية الثالثة.

1-المهمة والغاية الأساسية للجنة الوطنية:

أسند المرسوم التنفيذي رقم **101-200 المؤرخ في 09 مايو سنة 2000** مهمة تشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتحديد صلاحياتها ومهامها. وقد تضمنت المواد المنظمة لعمل اللجنة المهام الجوهرية التالية:

المادة 03 : كلفت اللجنة في إطار ولايتها باقتراح مشروعٍ يحدد عناصر السياسة التربوية الجديدة، شاملاً ذلك على وجه الخصوص اقتراح مخططٍ رئيسي يتضمن:

- ✓ المبادئ العامة والأهداف والاستراتيجيات.
- ✓ الآجال الزمنية المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية الجديدة.
- ✓ تنظيم المنظومات الفرعية التربوية.
- ✓ تقييم الوسائل البشرية والمالية الواجب توفيرها لضمان نجاح عملية الإصلاح.

المادة 04 : التزمت اللجنة بتقديم نتائج أعمالها في تقريرٍ عامٍ خلال أجل أقصاه تسعة أشهر من تاريخ تنصيبها، على أن يستخدم هذا التقرير كأساسٍ لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها، وكمرجعيةٍ لإعداد ترتيب قانوني جديد يحكم منظومة التربية والتكوين.

المادة 05 : أوكل إلى اللجنة دراسة واقتراح التدابير الضرورية والعاجلة في إطار مسعى مهمتها العام، بناءً على تشخيصٍ مفصل تقدمه في تقريرٍ خاص، مع التركيز على الميادين ذات الأولوية المباشرة، وذلك تمهيداً لتطبيقها مع الدخول المدرسي التالي لتاريخ تنصيبها.

المادة 06 : خولت اللجنة صلاحية القيام بالإجراءات التالية لضمان انسيابية أعمالها:

- ✓ طلب جميع الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية أو غيرها من الإدارات والهيئات العمومية، التي من شأنها إثراء أعمالها.
- ✓ إسناد إعداد الدراسات المتعلقة بمجال اختصاصها.
- ✓ الاستماع إلى كل شخص ترى فائدة في استشارته لتسيير أشغالها.
- ✓ الاستعانة بالخبراء والمستشارين أو ممثلي المنظمات الدولية للمساعدة في إنجاز مهامها[1].

وفي إطار السير العاجل لأعمالها، عينت اللجنة الوطنية بتاريخ 15 مايو 2000 فريق عمل مكون من 24 عضواء بهدف معالجة الميادين ذات الأولوية التي تستوجب تدخلا مستعجلا ودراسة الإجراءات القابلة للتطبيق مع مستهل الدخول الجامعي والمدرسي (2000-2001). وقد تم عرض نتائج أعمال هذا الفريق خلال الدورة الثالثة للجنة المنعقدة في 09 و10 يوليو 2000، وصادقت اللجنة على التقرير المفصل بعد مناقشة مستفيضة، ثم رفع إلى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 27 يوليو 2000.

وقبل التطرق إلى الإجراءات والإصلاحات الميدانية المنفذة انطلاقا من الموسم الدراسي 2004/2000، تجدر الإشارة إلى أبرز التعديلات الهيكلية التي طالت المراحل التعليمية، حيث شملت:

- **المدرسة الابتدائية** :أصبح التلميذ يقضي خمس سنوات دراسية بدلا من ست، ويختتمها بالحصول على شهادة التعليم الابتدائي، عوضا عن امتحان القبول إلى السنة السابعة أساسي.
- **مرحلة التعليم المتوسط** :تم تنصيب السنة أولى متوسط في السنة السابعة أساسي، وأصبح التلميذ يقضي أربع سنوات دراسية في هذه المرحلة بدلا من ثلاث سنوات في مرحلة التعليم الإكمالي سابقا

وبهذه القرارات، تم الفصل بين التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط، مما أنهى مرحلة التعليم الأساسي التي كانت تستغرق تسع سنوات، ليتاح للتلميذ بعد إتمامها الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي.

1 اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،**التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية** (مشروع) مارس 2001 ،ص 10.

2-هيكل وتشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

-**القيادة** :ترأس اللجنة في مرحلتها الأولى العالم اللساني **عبد الرحمن حاج صالح**، ثم خلفه في شهر سبتمبر 2000 **بن علي بن زاغو**.

-**عضوية اللجنة** :ضمت اللجنة **158عضوا**، مما ضمن تمثيلا واسعا للخبرات. ومن بين الأعضاء البارزين: خليدة تومي، طاهر حجار، إبراهيم حراوية، حسن رمعون، محمد أزيش، وعاشور سغواني، بالإضافة إلى سعدية سعدون، وخليفة صحرواي، علي الصديقي، وخولة طالب الإبراهيمي.

-**الهيكل الداخلي** :تم تنظيم العمل داخل اللجنة من خلال خمس لجان فرعية متخصصة، تم تشكيلها بشكل ديمقراطي بناء على اقتراح واختيار الأعضاء أنفسهم في اجتماعي 31 مايو و01 يونيو 2000.

وجاء توزيع هذه اللجان وعدد أعضائها كما يلي[1]:

الميدان التخصصي	عدد الأعضاء	اللجنة الفرعية
الإصلاح البيداغوجي والشؤون التعليمية.	143عضوا	لجنة الإصلاح البيداغوجي
الهيكلة والإدارة العامة للمنظومة.	27عضوا	لجنة تجديد وتنظيم المنظومة التربوية
سياسات تأهيل وتدريب المعلمين والأساتذة.	18عضوا	لجنة نظام تكوين المكونين
التعليم العالي والبحث العلمي.	15عضوا	لجنة جامعة الغد والبحث العلمي
الموارد المادية والتمويل.	7أعضاء	لجنة الوسائل المادية للإصلاح

3- إنجازات اللجنة الوطنية:

-**منهجية العمل** :اعتمدت اللجنة، ولا سيما لجنة الإصلاح البيداغوجي، أسلوب **"تشخيص الوضع الراهن "**كأول مهمة عملية. تم تنفيذ هذا التشخيص من خلال تقسيم الأعضاء إلى **"أفواج عمل "**متخصصة لتحليل واقع الميدان التربوي بشكل مفصل.

1 رابح خدوسي، مرجع سابق، ص 29.

-**التقرير النهائي** :بعد تسعة أشهر من العمل المكثف، قدمت اللجنة تقريرها الختامي إلى رئيس الجمهورية في مارس 2001. شكل هذا التقرير، الذي احتوى على مئات الصفحات من التحليل والمقترحات، الوثيقة الأساسية التي انبثقت عنها "**جملة من التوصيات والإجراءات** "التي تبناها مجلس الوزراء لتنفيذ الإصلاح.

-**التطبيق الميداني** :بدأ تطبيق الإصلاحات فعليا مع **الدخول المدرسي 2003-2004**، برعاية من رئيس الجمهورية ووزراء القطاعات المعنية.

-**أبرز المحاور والإنجازات** :وفقا للتقييمات اللاحقة، ركزت إصلاحات اللجنة على خمسة محاور كبرى تمثلت في[1]:

- ✓ **دعم الاستثمار في العقل** والموارد البشرية لمواجهة تحديات الألفية الثالثة.
- ✓ **تحقيق النوعية والفعالية التربوية** عبر تحسين التعلمات، ودعم الكفاءات في المناهج، والرفع من مستوى الأطر.
- ✓ **عصرنة المنظومة التربوية** من خلال تجديد المحتويات وطرائق التدريس لمواكبة الطفرة الرقمية والتكنولوجية.
- ✓ **ربط التعليم بمتطلبات التنمية** وسوق العمل.
- ✓ **تعزيز الحوكمة وجودة التسيير** في المؤسسات التربوية.

4-أهداف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

حددت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية جملةً من الأهداف الاستراتيجية التي تشكل الإطار المرجعي لعملها، وقد تمثلت فيما يلي:[2]

-**تشخيص الواقع التربوي** :إجراء تحليلٍ شاملٍ للمنظومة التربوية القائمة، يتضمن تقييم النتائج المحققة (الإيجابية والسلبية على حدٍ سواء)، وتحديد الأسباب الجذرية لها، وقياس آثارها المترتبة.

1 ابراهيم بوترعة، **التربية والتعليم بين الأمس واليوم**، منشورات دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص385.

2 اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوي، نفس المرجع، ص 17.

-**مواكبة التحديات المستقبلية** :تحليل التحديات المعاصرة والمستقبلية، وتحديد المتطلبات اللازمة لتكوين المواطن القادر على التفتح الفكري والمشاركة الفاعلة في تنمية الوطن، مع التكيف مع عالمٍ يتسم بالتطور المعرفي المتسارع والتحولات الثقافية والعلمية والتقنية.

-**ضمان الحق في التعليم** :اقتراح الإجراءات الكفيلة بتمكين الناشئة الجزائرية من الالتحاق بنظام تعليمي قاعدي، مع التأكيد على مبادئ إلزاميته ومجانيته، وضمان تكافؤ فرص النجاح للجميع.

-**تحسين الجودة والإنصاف** :العمل على توفير الظروف المثلى لضمان نجاح أكبر عدد ممكن من التلاميذ وفق قدراتهم، من خلال وضع آلياتٍ للحدِ من ظاهرتي الرسوب والتسرب المدرسي، والاهتمام بفئتي التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والذين يتمتعون بقدراتٍ متميزة.

-**إصلاح التعليم ما بعد الأساسي** :اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات الرئيسية المتعلقة بغايات وتنظيم مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، ضمن رؤيةٍ شاملةٍ ومتكاملة.

-**تطوير المناهج والبيداغوجيا** :دراسة السبل الكفيلة بإجراء تجديدٍ جذريٍ للمحتويات والمناهج البيداغوجية، مع الحفاظ على المنظومة التربوية من أي تأثيراتٍ أو محاولاتٍ للتغيير الأيديولوجي أو السياسي.

-**وضع رؤية للتعليم العالي والبحث العلمي** :اقتراح مشروعٍ طويل المدى يهدف إلى تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وربطهما بمتطلبات التنمية.

-**دمج تعليم اللغات الأجنبية** :دراسة الترتيبات المناسبة لإدماج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل السلم التعليمي، بما يخدم التفتح على العالم.

-**توظيف التكنولوجيات الحديثة** :تحديد الشروط والظروف الملائمة، واقتراح الآليات اللازمة لإدماج التكنولوجيات الجديدة في المنظومة التربوية.

-**الالتزام بالمرجعيات الوطنية** :استناد تفكير اللجنة ومقترحاتها إلى مرجعيةٍ وطنيةٍ راسخة، تقوم على مبادئ وقيم المواطنة والمساواة والتسامح والسلم والديمقراطية وحب الوطن، مع الانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى.

-**الاستعانة بالخبرات** :الاستفادة من كفاءات الأشخاص والمؤسسات المؤهلة، ولا سيما خبراء منظمتي "اليونسكو" و"الألكسو."

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن أيَ تغييرٍ أو إصلاحٍ عميقٍ للنظام التربوي ينبغي أن يكون مستمداً من الخبرات والتجارب التاريخية التي مرَ بها المجتمع الجزائري، معبراً عن تطلعات أجياله الحالية والمستقبلية، ومؤسساً وفق المنهج الفكري والعقائدي الذي ترتكز عليه الدولة. وقد مثل الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر محطةً تأسيسيةً في هذا المسار، حيث تم بمقتضاه

إدخال سلسلةٍ من الإصلاحات بهدف مواءمة النظام التربوي مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مع ترسيخ مبادئ إلزامية ومجانية التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات، حيث شرع في تعميم تطبيق أحكام هذا الأمر بدءاً من السنة الدراسية 1980-1981 تحت مسمى "المدرسة الأساسية."

5- تعديل التشريعات المنظمة للتربية والتكوين في الجزائر:

شهدت المنظومة التربوية في الجزائر تحولات تشريعية عميقة، تجسدت في سلسلة من النصوص القانونية التي هدفت إلى مواكبة المتغيرات الوطنية والدولية. ويعد الأمر رقم 09-03 المؤرخ في 13 أوت 2003، الذي قام بتعديل وتتميم الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين، محطة بارزة في هذا المسار الإصلاحي.[1]

5-1 أبرز مستجدات الأمر 09-03:

- **إدراج اللغة الأمازيغية** :نص الأمر على إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، سواء في إطار أنشطة الإيقاظ أو كمادة مستقلة، وهو ما يمثل اعترافاً رسمياً بالمكون الهوياتي الأمازيغي في المنظومة التربوية.
- **تشجيع المبادرة الخاصة** :فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم، من خلال السماح بإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة عبر جميع المستويات، سعياً لتوسيع قاعدة العرض التربوي.

وعقب صدور هذا الأمر، تم على المستوى التنظيمي إعادة هيكلة التعليم الأساسي، حيث أصبح يتكون من طورين بدلاً من ثلاثة:

- **طور التعليم الابتدائي** :مدته خمس سنوات.
- **طور التعليم المتوسط** :مدته أربع سنوات.

1اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوي ،نفس المرجع، ص 19.

2-5 القانون التوجيهي رقم 08-04:

جاء القانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ليمثل الإطار التشريعي الأسمى والأكثر شمولية لإصلاح المنظومة التربوية، بهدف تجسيد الرؤية الشاملة للدولة وتمكين المدرسة الجزائرية من مواجهة التحديات والرهانات المجتمعية، ومن أبرزها:

- ✓ التحول نحو التعددية السياسية وضرورة ترسيخ قيم الديمقراطية في المناهج التعليمية.
- ✓ الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- ✓ مواجهة متطلبات العولمة الاقتصادية والتنافسية الدولية.
- ✓ مسايرة التطور المتسارع في المعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال.

حدد القانون التوجيهي الغايات الاستراتيجية للسياسة التربوية، والتي تشمل:

- ✓ تعزيز دور المدرسة في صياغة الشخصية الجزائرية وتعزيز الوحدة الوطنية.
- ✓ ضمان التكوين على قيم المواطنة.
- ✓ انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى ودمجها في حركة العلوم والثورة الرقمية.
- ✓ إعادة التأكيد على مبدأ ديمقراطية التعليم وإلزامية التعليم الأساسي.
- ✓ تعزيز وتثمين الرأسمال البشري.

3-5 إصلاح التعليم العالي: اعتماد نظام LMD

في إطار نفس التوجه الإصلاحي، واستناداً إلى توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اعتماد الهيكلة الجديدة للتعليم العالي المعروفة بنظام "إل. إم. دي " (LMD)، المستوحى من النماذج المعمول بها في البلدان الأنجلوسكسونية، بهدف توحيد الهياكل الجامعية وتيسير التبادل الأكاديمي. يقوم هذا النظام على ثلاثة أطوار:

- **الطور الأول** :ليسانس (3 سنوات بعد البكالوريا).
- **الطور الثاني** :ماستر (5 سنوات بعد البكالوريا).
- **الطور الثالث** :دكتوراه (8 سنوات بعد البكالوريا).

5-4 المقاربات البيداغوجية:

مرت المنظومة التربوية الجزائرية بثلاث مقاربات بيداغوجية رئيسية:

أ- **المقاربة التقليدية (بالمضامين)** :تركز على المحتوى المعرفي، حيث يكون دور المتعلم سلبيا قائما على التلقي والحفظ.

ب- **المقاربة بالأهداف** :تنتقل من التركيز على المحتوى إلى التركيز على النتائج المتوقعة من المتعلم، مما يجعله شريكا أكثر فعالية في العملية التعليمية.

ج - **المقاربة بالكفاءات** :تمثل تطورا نوعيا حيث تهدف إلى تنمية القدرات العقلية العليا (كالتحليل والتركيب وحل المشكلات) لدى المتعلم، وتمكينه من توظيف المعرفة بشكل وظيفي في مواقف حياتية، والانتقال من منطق التلقي إلى منطق التعلم الذاتي والفعال.

ولا تزال المنظومة التربوية الجزائرية تواصل جهود التعديل والتحسين في نظمها التربوية المختلفة، سعيا لتحسين المردود الداخلي والارتقاء بمستوى الجودة.

الدرس07: إصلاحات التعليم الجامعي

تعد نشأة الجامعة في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي محطة تاريخية مهمة، إذ يعود تأسيسها الرسمي إلى عام **1909** بموجب قرار صادر عن رئيس الحكومة آنذاك. وقد أكد في كلمته بهذه المناسبة أن الجامعة الجديدة، إلى جانب دورها في خدمة العلم والمهن الحرة، ستسهم في دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والتجارة من خلال إعداد كوادر بشرية مؤهلة. وفي هذا الإطار، تم تحويل المدارس المتخصصة في الطب والفنون والآداب والعلوم إلى مؤسسات تعليم عالٍ تحت مظلة الجامعة الجزائرية.

وقد شهد شهر نوفمبر من عام 1859 أول دخول جامعي، حيث ألقى عميد الجامعة ورئيس الأكاديمية خطاباً أشار فيه إلى أن الإجراءات المتخذة حديثاً ستمكن المسلمين من الاستفادة من الخدمات الإدارية العليا، مما يستلزم إعداد كوادر تعليمية تنتمي إلى ثقافتهم وهويتهم.

وبحسب جمعية "أصدقاء الجامعة" التي تأسست في الجزائر، فإن الجامعة الجزائرية لم تكن منفصلة عن النموذج الجامعي الفرنسي، بل كانت متحدة معه ومندمجة فيه. إلا أنها تميزت بخصوصية واحدة، تمثلت في تضمينها فروعاً تعليمية أصلية ومحلية، إضافة إلى الفروع الأساسية المألوفة في الجامعات الفرنسية، مع تكييف التخصصات العلمية لتلائم الاحتياجات المحلية في الجزائر. وهذا يعكس توجهاً يهدف إلى تطوير العلم في إطار يجمع بين المرجعيتين الأوروبية والإفريقية، تحت شعار الجمع بين الغرب والشرق.

وفي ظل هذه الخصوصية، شهدت الأوساط الأكاديمية داخل المدارس العليا الأربعة سلسلة من التوترات والصراعات الفكرية بين أعضائها، نتيجة تباين الأيديولوجيات والمناهج. فقد تجسد ذلك في صراع بين مدرسي العلوم ومدرسي الأدب، وبين المناصرين للاتجاه الشرقي والغربي، وكذلك بين الفرنسيين والمستوطنين (المعمرين).

من الناحية الديموغرافية، لم يتجاوز عدد الطلبة الجزائريين خمسين طالباً في البداية، لكن بداية العقد الثالث من القرن العشرين، وتحديداً بعد عام 1920، شهدت تحولاً ملحوظاً مع ظهور الحركة الوطنية الحديثة بقيادة مثقفين من صحافيين وقضاة وأطباء، حيث بدأ الاهتمام بالتعليم العالي يتزايد باعتباره وسيلة للتحرر والنهضة. إلا أن هذه النسبة تراجعت بعد عام 1945، بسبب انضمام العديد من الطلبة إلى صفوف جيش التحرير الوطني خلال ثورة التحرير.

1-التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال:

شهد التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال عام 1962 تحولاً جوهرياً تمثل في إدخال سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والمنهجية ومواءمته مع متطلبات المرحلة الوطنية الجديدة. ولسد العجز السريع في الكوادر والتقنيين بين مختلف التخصصات، تم إنشاء شبكة من المعاهد التقنية المتخصصة منذ مطلع عام 1962، إلى جانب الشروع في إصلاح شامل للجامعة، بلغ ذروته بإصدار قانون إصلاح التعليم العالي لعام 1971.

أولا: قانون إصلاح التعليم العالي لسنة 1971

سعى هذا القانون إلى تعبئة الطاقات الأكاديمية لتكوين كفاءات تخدم التنمية الوطنية. لم يقتصر الإصلاح على النموذج الجامعي الكلاسيكي، بل امتد ليشمل تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية عبر تحديد المناهج وأشكال التقييم وأنماط التكوين (قصيرة وطويلة المدى). وارتكز الإصلاح على مرتكزات كبرى هي: الديمقراطية، الجزأرة، والتعريب، والتوجيه العلمي-التكنولوجي.

أ- الديمقراطية:

تجلت في البعد الكمي عبر توسيع قاعدة الالتحاق بالتعليم العالي ليشمل شرائح اجتماعية أوسع ومن مختلف مناطق البلاد، مع بذل جهود ملموسة لتمكين الفتيات. كما تحقق التوازن الجهوي عبر التوسع في الخريطة الجامعية، حيث تطورت من وجود حرم جامعي رئيسي في العاصمة مع ملحقتين في وهران وقسنطينة عام 1962، إلى إنشاء جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا ومعاهد في أربعين ولاية بحلول عام 2000.

ب- الجزأرة:

تمثلت في تدخل الدولة لملاءمة البرامج مع الاحتياجات الوطنية، وسياسة استبدلال الكوادر الأجنبية بالجزائريين. فبعد أن كان عدد الأساتذة الجزائريين 82 أستاذاً (غالبيتهم معيدون) من أصل 298 أستاذاً عام 1962، سمحت القرارات المتتالية - مثل تلك الصادرة عام 1982 - بجزأرة كامل هيئة التدريس في العلوم الطبية (1988) والعلوم الاجتماعية (1989)، لتشمل لاحقاً العلوم البيولوجية والدقيقة والتكنولوجيا خلال عقد 1990-2000.

ج- التعريب:

بدأ تطبيق التعريب بعد الاستقلال في معهد الدراسات الإسلامية وفرع اللغة العربية بجامعة الجزائر، ثم امتد تدريجياً لتخصصات أخرى. فإلى جانب الفروع الناطقة بالفرنسية، أنشئت فروع معربة في مدرسة

الصحافة عام 1965، ثم في الفلسفة والتاريخ عام 1969. وشمل التعريب علوم الأرض والحياة والعلوم الاجتماعية بدءاً من العام الجامعي 1989، ليعمم بشكل كامل خلال الموسم الجامعي 1996-1997.

2-مراحل التعليم العالي :

يمكن رصد التطور التاريخي للتعليم العالي في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية من خلال المراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى (1962-1970): البناء المؤسسي

تميزت هذه المرحلة ببداية تأسيس المنظومة الجامعية في ظل نظام تعليمي موروث عن الحقبة الاستعمارية. حيث انطلق القطاع بجامعة واحدة ومدرستين للتعليم العالي، وشهدت بداية التخطيط للإصلاح الجامعي والتوسع في البنى التحتية، حيث تم الشروع في بناء جامعات قسنطينة وباب الزوار ووهران.

المرحلة الثانية (1971-1984): الإصلاح الهيكلي

تميزت بتطبيق قانون إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 الذي استهدف:

- ✓ دمج الجامعة في سياق التنمية الشاملة
- ✓ تطبيق سياسة الجزأرة لهيئات التدريس والتكوين
- ✓ تعميم ديمقراطية التعليم والتعريب
- ✓ تعزيز التوجه العلمي والتكنولوجي
- ✓ توفير الكوادر المؤهلة كمياً ونوعياً

كما شهدت بداية تعريب تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

المرحلة الثالثة (1985-1989): التخطيط الشامل

تميزت بـ:

- ✓ وضع الخريطة الجامعية لتنظيم القطاع وترشيد التوزيع الطلابي
- ✓ تعزيز ديمقراطية التعليم عبر إنشاء شبكة المراكز الجامعية

1 مراد بن أشنهو ،تر:سامية عائدة أديب، **نحو الجامعة الجزائرية تأملات حول مخطط جامعي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1989ص82.

- ✓ تأسيس جامعة التكوين المتواصل

المرحلة الرابعة (1990-إلى الآن): مرحلة التحديات

برزت فيها إشكاليات ناتجة عن تراكمات المراحل السابقة، حيث عانت الجامعة من عدم الاستقرار التنظيمي والإداري، مما أثر على قدرتها في الوفاء بمهامها والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية.

3-نظام التعليم العالي بعد الاستقلال:

يمثل التعليم العالي في الجزائر المرحلة النهائية في الهرم التعليمي، ويضطلع بدور محوري في تشكيل وعي الشباب فكرياووجدانياوسلوكيا وترسيخ انتمائهم الوطني. كما يعد المصدر الرئيس لتخريج الكفاءات القيادية في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية[1]، التي تقود مسيرة تقدم المجتمع وتطوره.

3-1أنماط المؤسسات والبرامج الدراسية:

- ✓ **الجامعات والمعاهد العليا** :تشكل النموذجين الرئيسيين لمؤسسات التعليم العالي.
- ✓ **التكوين القصير المدى** :مدته ثلاث سنوات يؤدي إلى الحصول على شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية.
- ✓ **التكوين الطويل المدى** :يشمل: خمس سنوات للمهندسين والأطباء البياطرة والصيادلة (بعد سنة تحضيرية)، سبع سنوات للأطباء، منح درجة الدكتوراه بعد أربع سنوات على الأقل من إعداد الأطروحة

3-2إصلاح التعليم العالي في إطار نظام "ل.م.د"

شهد التعليم العالي الجزائري تطوراكميالملحوظا حيث بلغ عدد المؤسسات الجامعية 50 مؤسسة موزعة على 41ولاية، ووصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلى أكثر من 12900 أستاذ، وعدد الطلبة إلى حوالي 902300 طالب، من بينهم 43500 طالب في مرحلة الماجستير والدكتوراه.

1 حامد عمار، الجامعة **بين الرسالة والمؤسسة**، ط2، مكتبة الدار الغربية للكتاب، مصر، 2001، ص 52.

يهدف الإصلاح إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية:

- ✓ ضمان تكوين نوعي يستجيب للطلب الاجتماعي على التعليم العالي
- ✓ تحقيق الانسجام مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي
- ✓ تدعيم الدور الثقافي للجامعة وترقية قيم التسامح وأخلاقيات المهنة
- ✓ الانفتاح على التطورات العالمية في العلوم والتكنولوجيا
- ✓ إرساء أسس الحكم الراشد القائم على المشاركة والتشاور

3-3 الهيكلة الجديدة للتعليم العالي (نظام ل.م.د)[1]

الليسانس :ثلاث سنوات (6 سداسيات) تشمل:

- ✓ مرحلة التكوين القاعدي متعدد التخصصات
- ✓ مرحلة التكوين المتخصص
- ✓ مسارين: مهني (لاندماج مباشر في سوق العمل) وأكاديمي (لمواصلة الدراسة)

الماجستير :سنتان (4 سداسيات) مفتوح لحاملي شهادة الليسانس، ويشمل:

- ✓ ماستر مهني: لاكتساب تخصص دقيق في مجال معرفي محدد
- ✓ ماستر بحث: للإعداد للدراسات العليا

الدكتوراه :ثلاث سنوات (6 سداسيات) تهدف إلى تعميق المعارف في تخصص محدد وتنتهي بمناقشة الأطروحة.

3-4 الإجراءات المرافقة للإصلاح

في مجال التأطير:

- ✓ وضع مخطط لتكوين المكونين
- ✓ تشجيع التكوين المستمر للأساتذة والباحثين

1 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح **التعليم العالي**، سنة 1971.

- ✓ تسخير الإمكانيات لاستيعاب الطلبة
- ✓ استقطاب الكفاءات الجزائرية في الخارج

في مجال البيداغوجيا:

- ✓ تكييف أنظمة الالتحاق والتقييم
- ✓ تعزيز الأعمال التطبيقية والتربصات المهنية
- ✓ تطوير أنماط تكوين جديدة قائمة على تكنولوجيات الإعلام والاتصال

في مجال التنظيم:

- ✓ إنشاء هياكل متخصصة لاستقبال الطلبة والتوجيه
- ✓ تحسين القدرات التسييرية للمؤسسات
- ✓ تعزيز الحوار والتشاور

3-5 وظائف التعليم العالي

يمكن إجمال الوظائف الأساسية للتعليم العالي في:

- ✓ نشر المعرفة والعلوم
- ✓ تطوير البحث العلمي والارتقاء بالآداب والعلوم
- ✓ تزويد البلاد بالمتخصصين والخبراء في مختلف المجالات
- ✓ المساهمة في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه القومية
- ✓ إحياء التراث الحضاري العربي الإسلامي
- ✓ توثيق الروابط الثقافية مع الجامعات العالمية[1]

1 تركي رابح، مرجع سابق، ص 75.

الدرس 08: الاصلاح التربوي والتغير الاجتماعي في الجزائر

تعدُّ التغيرات الاجتماعية سمة طبيعية تلازم المجتمعات الإنسانية على اختلاف توجهاتها وتنوعها، حيث يخضع التغير الاجتماعي لمجموعة من العوامل التي تسهم فيه بشكل مباشر، وتختلف طبيعة تلك العوامل ودرجة تأثيرها من مجتمع إلى آخر.

وتحظى التربية بمكانة بارزة باعتبارها واحدة من أهم العمليات الاجتماعية التي يعول عليها في تشكيل الإنسان المنشود وهيكلة نموذجه، إذ تعدُّ الأداة الفعالة والأساسية التي أناط بها المجتمع هذه المهمة الجليلة.

كما تتعدد أدوار المدرسة ووظائفها في المجتمع، فهي إلى جانب تشكيل نموذج الإنسان المنشود، تتولى مسؤولية نقل ثقافة المجتمع والحفاظ عليها، والإسهام في تطويرها وتحديثها، كما أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بعملية التغير الاجتماعي.

ويبرز الواقع الاجتماعي لمعظم المجتمعات ذلك الإسهام المباشر للنظام التربوي والتعليمي في نهضتها وتقدمها، بل إن تقدم المجتمعات وتحقيقها لأي قفزة إيجابية في مختلف القطاعات الاجتماعية يرتبط ارتباطا مباشرا بتطور قطاع التربية والتعليم فيها.

وسنقوم في هذا الدرس المعنون بـ "التربية والتغير الاجتماعي" بمناقشة علاقة التربية بعملية التغير الاجتماعي، انطلاقا من اعتبار التربية واحدة من أهم العمليات الاجتماعية التي تسهم إسهاما مباشرا في تشكيل صورة المجتمع وتحديد معالمه.

1-تعريف التغير الاجتماعي:

يعرف التغير الاجتماعي بأنه كل تحول يطرأ على التنظيم الاجتماعي، سواء في بنيته أو وظائفه، خلال فترة زمنية محددة، ويشمل ذلك أي تغير في التركيبة السكانية للمجتمع، أو في بنيته الطبقية، أو أنظمته الاجتماعية، أو أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.[1]

1أحمدزكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 382.

ويعرف التغير الاجتماعي بأنه: "كل تحول يحدث في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة، ويصيب تركيبه أو بنيته الطبقية أو أنظمته الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة. وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغيير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية، أو معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم" [1]

ويعد هذا التعريف من التعريفات الشاملة للتغير الاجتماعي، إذ يغطي مختلف الجوانب التي قد تشملها عملية التغير.

ويذهب كل من "جيرف" و"مليز" إلى تعريف التغير الاجتماعي بأنه التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يحدث على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي خلال فترة زمنية معينة. ويتفق "جيزبيرج" مع هذا الرأي، مؤكدا أن التغير الاجتماعي يتمثل في كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في كله أو جزء منه، وكذلك على شكل النظام الاجتماعي، مما يجعل الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها في حقبة زمنية سابقة. [2]

ويؤكد هذا التعريف الأخير على إمكانية التعبير عن التغير الاجتماعي بالتغيرات التي تحدث في سلوكيات الأفراد وأدوارهم الاجتماعية.

أما **التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي**، فيمكن صياغته على النحو التالي: هو كل تحول يحدث في بنية المجتمع أو في أحد أنساقه، كما يمكن أن يكون التغير في بعض العمليات الاجتماعية أو في قيم المجتمع ومقوماته.

2-أشكال التغير الاجتماعي:

كما أشرنا سابقا قد يتخذ التغير الاجتماعي منحى إيجابيا يسهم في تقدم المجتمع وتطويره، أو قد يتجه منحى سلبيا يؤثر سلبا على المجتمع. وفي هذا السياق، يمكن تناول أهم أشكال التغير الاجتماعي على النحو التالي:

1 عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة 1964، ص 49.

2 أحمدزايد، اعتماد عالم، **التغير الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2، القاهرة مصر 2000، ص 18.

- **التطور الاجتماعي** :ويقصد به تحول المجتمع إلى حال أفضل من الحال التي كان عليها سابقا
- **التقدم الاجتماعي** :ويعني تحقيق المجتمع للريادة وبلوغه مستوى متقدما من الرقي الاجتماعي.
- **تحقيق تنمية اجتماعية** :ويقصد بها نقلة تنموية تشمل مختلف الجوانب، سواء الاقتصادية أو الثقافية أو التربوية.

3-عوامل التغير الاجتماعي:

تسهم مجموعة من العوامل في حدوث عملية التغير الاجتماعي، مع الإشارة إلى أن التغير الاجتماعي عملية طبيعية في المجتمعات، ذلك أن السمة الثابتة في الوجود عموما هي التغير. إلا أن المهم هو توجيه هذه العملية نحو الإيجاب أو السلب، فهناك تغير اجتماعي إيجابي نحو التطور والتقدم والأفضل، وللأسف هناك تغير اجتماعي سلبي نحو التخلف والتراجع. وفي هذا الإطار، تبرز أهم العوامل المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي:

3-1 العوامل التكنولوجية :يبدو تأثير هذه العوامل واضحا وجليا في العصر الحالي، حيث لا يمكن إغفال ما أحدثته التكنولوجيا عموما، وتكنولوجيات الاتصال خصوصا من تغيرات اجتماعية في أنماط العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والعمليات الاجتماعية وشتى العلاقات الإنسانية. فقد تغيرت منظومة العلاقات الاجتماعية تغيرا كبيرا مقارنة بالماضي، وأصبحت تعاني من الهشاشة، كما اتخذ التفاعل الاجتماعي شكلا جديدا يتمثل في التفاعل الافتراضي القائم على مواقع التواصل وتكنولوجيات الاتصال، مما أدى إلى ظهور العديد من الظواهر الاجتماعية المستجدة.

أن "للتغير التكنولوجي آثارا واسعة النطاق في تحديد شكل ووظيفة المجتمع، سواء من النواحي الاقتصادية أم الاجتماعية أم العمرانية. وقد أسفرت المدنية الصناعية عن قيام تكنولوجيا آلية واقتصاد تسويق ومجتمع صناعي، كما أدى الأسلوب الصناعي في الإنتاج إلى قيام تنظيم اقتصادي يؤثر على جميع أجزاء المجتمع. فلم يعد هناك مفر لأي مؤسسة اجتماعية من الخضوع لتأثير التغير التكنولوجي والاقتصادي للمجتمع، فالمدرسة والمنزل وغيرها تتأثر جميعا بالإطار المادي الذي تتركه التكنولوجيا الحديثة"[1]

1 بوبكر منصور، من العائلة الى التعاقدية، **نظرة سيكو سوسيولوجية للتغير الاجتماعي**، مطبعة مزوار، الوادي الجزائر، 2004، ص23.

2-3 العوامل الثقافية :تعد العوامل الثقافية من أهم العوامل المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي، نظرا لقوة تأثير الثقافة على أفراد المجتمع، سواء كانت ثقافة محلية أو أجنبية. أن "التغير الثقافي لا ينتج بالضرورة عن عوامل داخلية، بل قد يحدث نتيجة استعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع آخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى، مما يؤدي إلى حدوث تغير اجتماعي" [1]

ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي تلعبه وسائط التواصل ووسائلها المعاصرة في نشر مختلف الثقافات، وما يرافق ذلك من تغيرات عديدة يمكن ملاحظتها في المجتمع الحديث.

3-3 العوامل البيئية (الإيكولوجية): لا يمكن تجاهل تأثير العامل الإيكولوجي المباشر في عملية التغير الاجتماعي، وذلك لدور هذه العوامل في التأثير على البشر والمجتمعات. وقد أشار العديد من العلماء والباحثين إلى ذلك، منهم **عبد الرحمن بن خلدون** الذي تحدث عن تأثير الأقاليم الجغرافية على طباع البشر، وبين كيف يمارس نمط البيئة التي يعيش فيها الفرد تأثيرا على طباعه وخصائصه وسماته.

4-دور التربية في عملية التغير الاجتماعي:

على الرغم من أن عملية التغير الاجتماعي عملية طبيعية، إلا أن مواقف أفراد المجتمع منها تتباين بين متقبل لها ورافض، وبين متقبل بشروط. ويبرز دور التربية في عملية التغير الاجتماعي من خلال النقاط الآتية:

- ✓ اختيار القوى العلمية والتكنولوجية والثقافية الجديدة التي كانت سببا في التغير الاجتماعي في النظام القديم، ثم العمل على تقييمها.
- ✓ الإسهام في نشر مختلف الاختراعات العلمية والتكنولوجية الجديدة وتمكينها من أداء دورها.
- ✓ التبشير بالتغير الاجتماعي، وإعداد أفراد المجتمع لأداء أدوارهم في إحداث عملية التغير الاجتماعي.
- ✓ تمكين الفرد من التكيف مع مختلف الظروف والأحوال، إذ يلاحظ أن الفرد المتعلم يكون أكثر قدرة من غيره على مواجهة صعوبات التغيير الناجمة عن اختلاف البيئة والمناخ أو العادات والتقاليد، مما يتيح له فرص الانتقال من مهنة إلى أخرى، ويفتح أمامه آفاقا جديدة وإمكانيات واسعة لرفع مستوى المهارات والخبرات .[2]

1 قيس النوري، افاق **التغير الاجتماعي النظرية والتنموية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990 ص28.

2 ابراهيم خضور، **التربية والتغير الاجتماعي**، مجلة جامعة دمشق، العدد2+1، 2009، ص410.

- ✓ الإسهام في عملية التغير الاجتماعي من خلال تغيير المفاهيم والاتجاهات نحو الآخرين، إذ إن المشكلة تكمن أحيانا في جمود هذه المفاهيم والاتجاهات وعدم تطورها.
- ✓ إعادة الفحص المستمر للأفكار والآراء والمعتقدات والمؤسسات الاجتماعية، وإعادة بناء التراث الثقافي في ضوء المتغيرات الجديدة.
- ✓ تحسين الوضعية الاقتصادية للفرد، أن "الفرص الضخمة الحديثة للطلاب المقيدين في التعليم لها أسباب كثيرة ومعقدة اجتماعية واقتصادية، ولكن من الواضح الاعتراف المستمر بأن التربية الآن أكثر من أي وقت مضى هي الباب المفتوح لزيادة الفرص الاقتصادية" [1]
- ✓ تكوين نموذج الفرد الواعي.
- ✓ غربلة وتنقية وتصفية ما يرافق عملية التغير الاجتماعي مما هو غير ضروري.
- ✓ العمل كصمام أمان للحفاظ على أيديولوجية المجتمع وخصوصياته الأساسية خلال عملية التغير.
- ✓ بناء القيم الإنسانية واكتساب قيم جديدة تمكن الفرد من التعامل مع التغير القيمي السريع في العصر الراهن. وفي هذا الصدد، يحذر **"إيدجار فور"** من أن "الخطر الأكبر يكمن في ذهاب الخصائص الإنسانية، وهي كارثة تصيب المحظوظ والمحروم على حد سواء، إذ إن الضرر الذي يلحق الإنسان في إنسانيته يلحق جميع الناس"[2]

1 النجيحي محمد لبيب، **دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، ط ،2 دار النهضة بيروت، 1981، ص80.

2 فور ايدجار، هيرا فيليب واخرون، **تعلم لتكون**، ترجمة حنفي بن عيسى، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، .1976، ص 21..

خلاصة:

تتناول هذه المطبوعة العلمية لمقياس "التربية والتكوين" في الجزائر جملة من المحاور الأساسية وفقا للمقرر الدراسي المعتمد. وقد قسمت مضامين المادة إلى شطرين رئيسيين: يتناول الأول التطور التاريخي لمنظومة التربية والتعليم، بينما يركز الثاني على مسارات الإصلاح التربوي بمختلف مراحلها.

الشطر الأول: التطور التاريخي للتربية والتعليم في الجزائر خصص هذا الجزء لدراسة وضعية التربية والتعليم وسماتها خلال الحقب التاريخية المتعاقبة، بدءا من فترة الوجود العثماني مطلع القرن السادس عشر وصولا إلى العصر الراهن. وتم خلاله: تحليل الخصائص المميزة للعملية التربوية والتعليمية في كل مرحلة، رصد المؤسسات التربوية القائمة بأدوار التعليم والتعلم عبر هذه الفترات، تشخيص أهم العوائق والتحديات التي واجهتها المنظومة التربوية في كل حقبة زمنية. أما الشطر الثاني انصب اهتمام هذا المحور على تتبع الجهود الإصلاحية في مجال التربية، حيث تم الوقوف عند: الأمرية رقم 16 المؤرخة في 16 أفريل 1976 :التي مثلت اللبنة الأساسية لبناء المدرسة الجزائرية الوطنية الحرة، المجلس الأعلى للتربية :بوصفه هيئة استشارية عليا تضطلع بمهام دعم وتطوير السياسات التربوية، إصلاحات مطلع الألفية الثالثة :التي سعت إلى رسم مسار جديد للمدرسة الجزائرية من خلال اعتماد نظام المقاربة بالكفاءات، مع دراسة دور لجنة الإصلاح التربوي من حيث مهامها وهيكلتها التنظيمية، إصلاحات التعليم العالي :عبر استعراض أبرز المحطات الإصلاحية التي شهدتها الجامعة الجزائرية.

واختتم المقياس بموضوع "التربية والتغير الاجتماعي" حيث تم إبراز الدور المحوري للتربية في قيادة عملية التغير المجتمعي، مع التركيز على تحليل المؤشرات الدالة على هذه العلاقة الجدلية.

في الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في تقديم مادة علمية مفيدة تسهم في إثراء معارف طلبتنا الأعزاء، سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا للعلم النافع والعمل الصالح، إنه نعم المولى ونعم النصير.

قائمة المراجع:

1. ابن باديس، عبد الحميد. (بدون تاريخ). الثورة التعليمية. مجلة الشهاب، (16)، 17-18. دار الغرب الإسلامي. طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
2. ابن الدوامة، عبد الرحمان سلامة. (1981). التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر ومكتبة الشعب.
3. ابن ميمون الجزائري، محمد. (1972). التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية (محمد بن عبد الكريم، مقدمة). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
4. أبو القاسم سعد الله. (1982). محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (ط3). الجزائر.
5. أبو القاسم سعد الله. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1830). لبنان: دار الغرب الإسلامي.
6. أبو القاسم سعد الله. (2008). الحركة الوطنية الجزائرية (ج2، ط6). الجزائر: دار البصائر.
7. أبو القاسم سعد الله. (2011). تاريخ الجزائر الثقافي (ج1). الجزائر: عالم المعرفة. طبعة خاصة بوزارة الثقافة.
8. إبراهيمي، أحمد طالب. (2008). مذكرات جزائري: هاجس البناء (ج2). الجزائر: دار القصبة.
9. بدوي، أحمدزكي. (1978). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
10. بوعزيز، يحي. (1989). أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 20/19. مجلة الثقافة، (63)، 15.
11. بوترعة، إبراهيم. (2014). التربية والتعليم بين الأمس واليوم. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
12. بوفلجة، غياث. (1992). التربية والتكوين في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. بوعزة، بوضرساية. (بدون تاريخ). سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 – 1930) وانعكاساتها على المغرب العربي. الجزائر: دار الحكمة للنشر.
14. بن أشنهو، مراد. (1989). نحو الجامعة الجزائرية تأملات حول مخطط جامعي (سامية عائدة أديب، مترجم). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. بن الرحال،زبير. (2009). الامام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889 - 1940م. الجزائر: دار الهدى.
16. براجل، علي. (1990). إصلاح التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر.
17. بورزق، السعيد. (2008). الجيل المعجزة أو المدرسة الجزائرية من الاستدمار إلى الاعمار. الجزائر: دار الخلدونية.
18. تركي،رابح. (1981). مشكلة الأمية في الجزائر. الجزائر: مكتبة الشعب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
19. حمروش، عبد المالك. (بدون تاريخ). التربية والشخصية الجزائرية الإسلامية. باتنة: مطبعة عمار قرني.
20. حسن، عبد الباسط. (1964). التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
21. حامد عمار. (2001). الجامعة بين الرسالة والمؤسسة (ط2). مصر: مكتبة الدار الغربية للكتاب.

22. درار، أنيسة بركات. (1995). محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
23. دبلة، عبد العالي. (2004). الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة. القاهرة: دار الفجر للنشر.
24. زايد، أحمد. (2000). اعتماد عالم، التغير الاجتماعي (ط2). القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو مصرية.
25. زرهوني، الطاهر. (1993). التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. الجزائر: موفم للنشر.
26. زوزو، عبد الحميد. (2007). نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
27. سعيدوني، ناصر الدين. (1983). دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني) (ج1). الجزائر.
28. شريط، عبد الله. (1984). نظرية حول سياسة التعليم والتعريب. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
29. عامر، طارق عبد الرؤوف. (2008). أصول التربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. القاهرة.
30. عمار، هلال. (2016). أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
31. العلوي، محمد الطيب. (بدون تاريخ). التربية بين الأصالة والتغريب. الجزائر: منشورات دحلب.
32. فور، ايدجار، هيرا، فيليب، وآخرون. (1976). تعلم لتكون (حنفي بن عيسى، مترجم؛ ط2). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
33. قريتلي، حميد. (2010). البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م - 1907م (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر 2.
34. كحلوش، عبد القادر. (1999). سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر. الجزائر: دار الأمة.
35. لونيسي، رابح. (بدون تاريخ). تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م (ج1، ط1). الجزائر: دار المعرفة.
36. لوصيف، سفيان. (2014). السياسة الثقافية في الجزائر الأيديولوجيا والممارسة. بيروت: منتدى المعارف.
37. مهدي، لبنى وشريفي، صباح. (2017). الحركة التعليمية في الجزائر العثمانية. قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
38. مدني، محمد توفيق. (1988). اختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثلات الطلبة تجاه دراستهم (رسالة ماجستير). قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
39. مرابط، أحلام. (2006). واقع المنظومة التربوية في الجزائر (رسالة ماجستير). قسم علم الاجتماع، بسكرة.
40. مصطفى، أشرف. (1983). الجزائر الأمة والمجتمع (حنفي بن عيسى، مترجم). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
41. منصور، بوبكر. (2004). من العائلة الى التعاقدية، نظرة سيكو سوسيولوجية للتغير الاجتماعي. الوادي، الجزائر: مطبعة مزوار.
42. النجيحى، محمد لبيب. (1981). دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (ط2). بيروت: دار النهضة.
43. النوري، قيس. (1990). آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية. بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

44. هشماوي، مصطفى. (2010). جنور ثورة 01 نوفمبر 1954 بالجزائر. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
45. فهمي، يوسف. (1964). الجزائر لي: أرهن البطولات. الإسكندرية: الهيئة المحلية لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.
46. خضور، إبراهيم. (2009). التربية والتغير الاجتماعي. مجلة جامعة دمشق، 25(1+2)، 410.
47. زايد، مصطفى. (1986). التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الوثائق والتقارير الرسمية:

48. اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. (2001، آذار). التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (مشروع).
49. النشرة الرسمية للتربية الوطنية. (1996). (عدد خاص). المديرية الفرعية للتوثيق.
50. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (1971). إصلاح التعليم العالي.